مجلس الأمن

السنة الخامسة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٧٥٦

الخميس، ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أباري	(النيجر)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كوزمين
	إستونيا	السيد يورغنسون
	ألمانيا	السيد ساوتر
	إندونيسيا	السيد دجاني
	بلجيكا	السيد كريديلكا
	تونس	السيد الأدب
	الجمهورية الدومينيكية	السيدة موريسون غونساليس
	جنوب أفريقيا	السيد ماتجيلا
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة ديشونغ
	الصين	السيد زانغ جون
	فرنسا	السيدة برودبورست إستيفال
	فييت نام	السيد دانغ
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد فاري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة نورمان – شالي

جدول الأعمال

الأطفال والنزاع المسلح

الهجمات على المدارس بوصفها انتهاكات خطيرة لحقوق الطفل

رسالة مؤرخة ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة (S/2020/881).

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرَّ جدول الأعمال.

الأطفال والنزاع المسلح

الهجمات على المدارس بوصفها انتهاكات خطيرة لحقوق الطفل

رسالة مؤرخة ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة (S/2020/881).

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمات الإحاطات التالية أسماؤهن إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة فيرجينيا غامبا دي بوتغيتر، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح؛ والسيدة هنرييتا فوري، المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة؛ والسيدة ماريكا تسولاكيس، التحالف العالمي لحماية التعليم من الهجمات؛ والسيدة هديسة والسيدة ريمانا يوسف آساني مامياكي، برلمان الشباب في النيجر.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2020/881، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة، تحيل مذكرة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

معروض على المجلس نص بيان رئاسي مقدم باسم المجلس بشأن موضوع جلسة اليوم. وأشكر أعضاء المجلس على إسهاماتهم القيمة في هذا البيان.

ووفقا للتفاهم الذي توصل إليه أعضاء المجلس، سأعتبر أنَّ أعضاء مجلس الأمن يوافقون على البيان، الذي سيصدر بصفته وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2020/8.

أعطي الكلمة الآن للسيدة غامبا.

السيدة غامبا دي بوتغيتر (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر النيجر على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. وأرحب أيضا بمقدمات الإحاطات من الشباب. هذه المناقشة حسنة التوقيت وهامة.

(*تكلمت بالإنكليزية*)

لقد احتفلنا أمس باليوم الدولي الأول لحماية التعليم من الهجمات. في عام ٢٠١١، دعا القرار ١٩٩٨ (٢٠١١) إلى كفالة حماية المدارس ووسع نطاق معايير الإدراج في القائمة للتقرير السنوي للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح لتشمل الهجمات على المدارس والهجمات على موظفي التعليم والتهديدات الموجهة لهم. وفي عام ٢٠١٤، أقر المجلس في قراره ٢١٤٣ (٢٠١٤) بأن الاستخدام العسكري للمدارس يؤثر بصورة خطيرة على إمكانية حصول الأطفال على التعليم، لكنه قرر عدم توسيع نطاق معايير الإدراج في القائمة، ودعا بدلاً من ذلك الدول الأعضاء إلى اتخاذ ”تدابير ملموسة“ لردع الاستخدام العسكري للمدارس. وقد تصدت بعض الدول الأعضاء لهذا التحدي وأطلقت إعلان المدارس الآمنة في عام ٢٠١٥، الذي يضم اليوم ١٠٥ أطراف موقعة، مما يدل على أنه حيثما توجد إرادة، هناك طريقة. وهذا التقدم موضع ترحيب، ولكنه، للأسف، غير كاف.

ويساورني القلق لأن هذا الانتهاك لا ينخفض على مر السنين. بل على العكس، يبدو أن هناك أسلوب حرب ناشئا، لا سيما في منطقة الساحل، حيث تستهدف المدارس تحديداً لأنها مدارس، بل وتستهدف بقدر أكبر إذا كانت للفتيات.

وخلال العامين الماضيين في مالي، على سبيل المثال، تعرض المدرسون للتهديد والقتل، وهدمت مرافق التعليم، وأحرقت المواد التعليمية، مما أدى إلى إغلاق أكثر من ١ ٢٦٠ مدرسة، حتى قبل جائحة مرض فيروس كورونا. وبالمثل، شهدت الأشهر الـ ١٢ الماضية زيادة في الهجمات على المدارس والأفراد المشمولين

بالحماية في بوركينا فاسو، بما في ذلك حرق المدارس واختطاف المعلمين، مما أجبر ٢ ٥٠٠ مدرسة على إغلاق أبوابها، وحرم مئات الآلاف من الأطفال من التعليم. وفي أجزاء أخرى من العالم، مثل آسيا وأمريكا اللاتينية، نشهد أيضا زيادة في الهجمات على التعليم في مجتمعات الشعوب الأصلية. وفي حين أن بعض الدول المتضررة من النزاع، مثل الفلبين وميانمار وجمهورية أفريقيا الوسطى، قد اعتمدت تشريعات تحمي المدارس من الاعتداءات وتجرّم الانتهاكات الجسيمة الستة، فإنها لا تزال في المراحل الأولى من التنفيذ، ويتعين بذل المزيد من الجهود للإسراع في تنفيذها.

وقد زادت الجائحة الحالية الأمور سوءا. وتولد المدارس المغلقة والاقتصادات المتداعية عوامل شد وجذب تشجع التجنيد والاستخدام والاستغلال الجنسي وزواج الأطفال. وقد أدت عمليات الإغلاق إلى تقييد وتضاؤل فرص حصول الأطفال على الخدمات الأساسية. وقد تكون المدارس الخاوية حافزاً لأطراف النزاع على نهب المدارس أو استخدامها لأغراض عسكرية.

وتؤثر دورات العنف ضد المدارس على الطلاب والمعلمين والآباء والمجتمعات المحلية على حد سواء. ويخشى الآباء من إرسال الأطفال إلى المدارس، ويترك المعلمون المدارس بسبب انعدام الأمن ويحرم الأطفال من التعليم، وهو أهم أداة يحتاجونها للتغلب على اليأس وبناء مستقبل. يجب أن يتوقف ذلك.

يجب أن تظل المدارس ملاذا آمنا حيث يمكن للبنات والبنين الحصول على التعليم، دون تمييز ودون خوف. وحتى في أوقات الحرب والجائحات، يجب أن نبذل قصارى جهدنا لكفالة حصول جميع الأطفال، بمن فيهم الأطفال الذين يخضعون لعمليات إعادة الإدماج، على تعليم جيد. إن التعليم ليس خياراً، بل هو حق. وتشكل الهجمات على المدارس واستخدامها العسكري اعتداء على التعليم، مما يحدث آثاراً سلبية على الأطفال والمجتمعات بطرق متعددة. ولذلك أحث جميع أطراف النزاع على توفير حماية أفضل للطلاب والعاملين في مجال التعليم، واحترام الطبيعة المدنية للبنية التحتية للمدارس. وأذكّر الحكومات بأن من واجبها حماية التعليم، حتى في أوقات الحروب والجائحات.

ومن المأمول أن تؤدي هذه التدابير والمبادرات، بما في ذلك هذه المناقشة المفتوحة، إلى زيادة الزخم اللازم للعمل على تحسين حماية المدارس وإنهاء الهجمات على التعليم. فلنتخذ إجراءات الآن.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيدة غامبا دي بوتغيتر على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة فور.

السيدة فور (*تكلمت بالإنكليزية*): بالنيابة عن الجميع في اليونيسف، نرحب باعتماد هذا البيان الرئاسي الهام (S/PRST/2020/8) لحماية التعليم من الهجمات. ونشكر الممثل الدائم عبدو أباري على جعل هذه المسألة أولوية خلال فترة رئاسة النيجر لمجلس الأمن.

لقد أدى مرض فيروس كورونا إلى تعطيل التعلم لأكثر من بليون طفل في جميع أنحاء العالم. ولكن يجب أن نتذكر في الوقت نفسه أولئك الذين ليس لهم نصيب في التعليم، ومن ضمنهم العديد من الأطفال البالغ عددهم ٧٥ مليون طفل الذين يعيشون في بلدان في حالة نزاع.

وتطول النزاعات المسلحة اليوم أكثر فأكثر وتتعقد من حيث السبب والنتيجة والطابع. كما أنها تتسم بالعنف المتزايد وتتصف باحتقار مفزع للقانون الدولي الإنساني من جانب أطراف النزاع – من الدول وغير الدول على حد سواء. وفي هذا الأسبوع، بينما تستعد المدارس في جميع أنحاء العالم لفتح أبوابها في خضم الجائحة، باتت لدينا فرصة لتسليط الضوء مرة

أخرى على الأماكن التي يمكن أن يكون الذهاب إلى المدرسة فيها خطيراً، بل ومميتاً.

لقد شهد العام الماضي وحده ٤٩٤ هجوماً تم التحقق منها على المدارس، وكان هناك أكثر من ٠٠٠ ١٣ هجوم منذ بدء الرصد والإبلاغ. ويبدو أن هذه الهجمات مصممة لتحيق غرض واحد: تجريد الأطفال والمجتمعات والبلدان من أي مظهر من مظاهر الأمان أو الأمل أو التفاؤل بالمستقبل.

ووقع خُمس الهجمات التي تم التحقق منها في العام الماضي في غرب ووسط أفريقيا، بما في ذلك منطقة الساحل. والعدد آخذ في الارتفاع سنة بعد سنة. ففي بوركينا فاسو، تعرضت ٥٥ مدرسة للهجوم خلال فترة العام ونصف العام الماضية فقط. وأدى انعدام الأمن المرتبط بالنزاع، إلى جانب الجائحة، إلى إغلاق أكثر من ٥٠٠ ٢ مدرسة حتى آب/أغسطس. وهذا ما يترك نحو ٠٠٠ ٣٥٠ فتاة وفتى دون تعليم. وفي النيجر، أُغلق أكثر من ٣٤٠ مدرسة بسبب انعدام الأمن – أي بزيادة أكثر من ثلاثة أضعاف منذ بداية عام ٢٠٢٠.

ومن المهم أن نتذكر أن منطقة الساحل هي بالفعل موطن لحصة غير متناسبة من أطفال العالم الذين يحتاجون إلى الحماية والمساعدة الإنسانية. ويعيش واحد من كل أربعة أشخاص يحتاجون إلى الدعم في ١٠ بلدان في غرب ووسط أفريقيا، بما في ذلك منطقة الساحل.

ولكن الحرمان من التعليم ليس سوى جزء من التحدي الذي يواجهه هؤلاء الأطفال. ويواجه الأطفال غير الملتحقين بالمدارس – والأطفال الذين يعيشون في خضم النزاعات عموماً – عالماً من الخطر. وهم أكثر عرضة للتجنيد على أيدي القوات أو الجماعات المسلحة، وللعنف الجنساني، ولزواج الأطفال والحمل المبكر، وللإيذاء والاتجار بهم. ولا يمكن للأرقام أن تصور التكلفة المفجعة التي تتكبدها نفسيات هؤلاء الشباب عندما تتعرض مدارسهم للهجوم.

انظروا للحظة واحدة من خلال عيون محمد، البالغ من العمر ١٢ عاماً. اضطر محمد إلى الفرار من بانكي في شمال شرقي نيجيريا لأن مدرسته تعرضت للهجوم وأضرمت فيها النار. يقول شارحاً:

”كنت في المدرسة عندما سمعت صراخاً، وهربنا. فتح زميل لي البوابة. دمروا كل شيء عملناه في كتبنا، وأحرقوها. وقُتل أحد أساتذتي“.

رأى محمد أشياء لا ينبغي أن يراها أي طفل على الإطلاق. وتُذكِّرنا تجربته بأن حماية المدارس من الهجمات وتوفير التعليم في خضم حالات الطوارئ هي أكثر من مجرد حاجة إنسانية – بل هو التزام أخلاقي.

وبالنسبة للأطفال والمجتمعات على حد سواء، في السنوات الثلاثين التي انقضت منذ اعتماد اتفاقية حقوق الطفل، من الواضح أننا نفشل في الوفاء بواجب أخلاقي، لأن الحقيقة هي أن كلماتنا بشأن حماية المدارس من الهجمات – سياساتنا وتصريحاتنا وأطرنا المعيارية، وحتى قوانيننا – لا تجسد الحالة في الميدان بالنسبة للطلاب والمعلمين والمدارس.

تبذل أفرقة اليونيسف في الميدان، إلى جانب شركائنا في العمل الإنساني، كل ما في وسعها للاستجابة لاحتياجات الأطفال غير الملتحقين بالمدارس – من توفير مواد التعلم الأساسية، مثل مجموعات الأدوات المدرسية والكتب المدرسية في بوركينا فاسو والنيجر وموريتانيا؛ إلى تقديم الخيام للصفوف الدراسية المؤقتة؛ إلى إعادة بناء مساحات التعلم وتدريب المعلمين؛ إلى تقديم المشورة والدعم النفسي والاجتماعي للأطفال الذين شهدوا أسوأ ما في البشرية؛ إلى العمل مع الحكومات في جميع أنحاء منطقة الساحل لتوفير فرص التعلم عن بعد، بما في ذلك من خلال استخدام الإذاعة والتلفزيون والأدوات المتاحة على الإنترنت. وفي جميع أنحاء العالم، تستغل اليونيسف هذه الجائحة بوصفها فرصة للتعجيل بتطوير هذه الأدوات واستخدامها في جميع أنحاء

العالم – وهي أدوات يمكن أن توفر بديلاً ممتازاً للفصول الدراسية التقليدية للأطفال الذين يعيشون في خضم نزاع.

ولدعم كل هذا العمل، ندعو حكوماتنا المانحة السخية إلى الالتزام بتمويل مرن متعدد السنوات لمساعدة المجتمعات المحلية على إعادة بناء نظم التعليم على المدى الطويل. ويعاني مجال العمل هذا من نقص خطير في التمويل في منطقة الساحل – حيث توجد فجوة في التمويل لدى اليونيسف بنسبة ٦٦ في المائة في سبعة بلدان في المنطقة. وهذه واحدة من أكبر فجوات التمويل في التعليم على الصعيد العالمي – وهي فجوة يجب سدها على وجه السرعة قبل أن تفقد البلدان جيلاً كاملاً من العقول الشابة.

ولكن يجب علينا أيضاً أن نعترف بأن هذا العمل – رغم أهميته الحيوية – لا يعالج إلا أعراض الهجمات على التعليم، لا مرض الهجمات على التعليم. فيقتضي علاج المرض تجاوز ما فعلناه حتى الآن. وإلا فكيف يمكننا – نحن الذين نملك القدرة على تغيير هذا الأمر – أن ننظر في عين طفل مثل محمد ونقول له إننا نبذل كل ما في وسعنا كي يتمتع هو وزملاؤه ومعلموه بحياة أفضل؟

وباختصار، نحن بحاجة إلى مساعدة المجلس على معالجة المرض نفسه. وأدعو الأعضاء إلى أن يعربوا عن آرائهم ويستخدموا نفوذهم لإدانة جميع الهجمات على المدارس والطلاب على السواء – سواء من خلال قرارات أو بيانات رئاسية، مثل البيان الذي نتوحد وراءه اليوم؛ وإلى اتخاذ تدابير ملموسة للوفاء بالالتزامات والتعهدات بحماية التعليم من الهجمات؛ ووضع حد لإفلات من ينتهكون القانون الدولي من العقاب – سواء من أطراف النزاع أو الأفراد – وسواء على الصعيد الوطني أو من خلال المحاكم الدولية. دعونا نطابق الكلام مع العواقب.

وأدعو الأعضاء إلى مطالبة جميع الدول بتأييد إعلان المدارس الآمنة – كما فعلت سانت فنسنت وجزر غرينادين بالأمس لتصبح الدولة الـ ١٠٥ التي تفعل ذلك – واتخاذ خطوات للارتقاء الكامل بالتزاماتها. فلا يوجد أي عذر. يجب أن نحمي التعليم من الهجوم وننهي الاستخدام العسكري للمدارس الآن.

وأخيراً، أدعو الأعضاء إلى أن يحذوا حذو النيجر وأن يشجعوا رؤساء المجلس المقبلين على جعل تعرض التعليم للهجوم موضوعاً أساسياً منتظماً لمداولات المجلس – ليس فقط حوالي اليوم الدولي لحماية التعليم من الهجمات، ولكن على أساس مستمر خلال العام.

إن أمن البلدان وأمن عالمنا يرتبطان ارتباطاً مباشراً بتعليم الأطفال وحمايتهم داخل هذه البلدان. ولا يمكن فصل السلام والازدهار – في الأجلين القصير والطويل – عن قدرة الأطفال على التعلم وبناء مستقبل لأنفسهم.

وأخيراً، نحث المجلس على مواصلة جعل هذه المسألة أولوية، وإعطاء محمد – وكل طفل يعيش أهوال النزاع – فرصة لبناء مستقبله والإسهام في السلام الدائم الذي نسعى إليه جميعاً.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيدة فور على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة تسولاكيس.

السيدة تسولاكيس (*تكلمت بالإنكليزية*) أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام غامبا دي بوتغيتر والمديرة التنفيذية فور ومقدمات الإحاطات من المجتمع المدني وأعضاء المجلس.

يشرفني أن أخاطب المجلس اليوم باسم التحالف العالمي لحماية التعليم من الهجمات. ونشيد باعتماد البيان الرئاسي S/PRST/2020/8 والإجراءات الأخرى التي اتخذتها الدول الأعضاء لحماية المدارس والجامعات في النزاعات المسلحة.

احتفلت الأمم المتحدة أمس باليوم الدولي الأول لحماية التعليم من الهجمات. وتؤيد ١٠٥ دول، بما في ذلك أغلبية أعضاء المجلس، الآن إعلان المدارس الآمنة.

ولكن على الرغم من تلك التطورات، فإن الهجمات العنيفة على التعليم تقع بمعدل يثير القلق في مناطق النزاعات في جميع أنحاء العالم. وأحصت الأبحاث التي أجراها تحالفنا وقوع ما لا يقل عن ٠٠٠ ١١ هجوم على التعليم في جميع أنحاء العالم على مدى السنوات الخمس الماضية. وفي ٣٤ بلدا على الأقل في جميع أنحاء العالم، تستخدم القوات الحكومية والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة على السواء المدارس لأغراض عسكرية.

ونشعر بقلق بالغ إزاء منطقة الساحل. ففي بوركينا فاسو ومالي والنيجر، تقوم الجماعات المسلحة على نحو متزايد بتهديد المعلمين واختطافهم وقتلهم وبحرق المدارس أو تفجيرها. وتستخدم القوات العسكرية والجماعات المسلحة عشرات المدارس كمواقع أو قواعد لتنفيذ الإعدام.

وفي عام ٢٠٢٠، وثقنا بالفعل وقوع قرابة ١٠٠ هجوم في المنطقة. وكان لتلك الهجمات آثار متلاحقة. فالمعلمون يفرون أو يتوقفون عن العمل. ويتم تعليق الدراسة. وخوفا من أن يكون الدور عليها، تغلق المدارس في المناطق المحيطة أيضا أبوابها، مما يؤثر على تعلم مئات الآلاف من الطلاب.

وقال مدرس في بوركينا فاسو، أُحرق منزله بعد أن اعتدى عليه مجموعة من المسلحين، ”أنا أُدّرس، ولكن لا يمكنني أن أنسى“. ويعاني الضحايا من آثار نفسية واقتصادية دائمة، ولكن نادراً ما يتلقون الدعم الحيوي الذي يحتاجون إليه.

وعندما أغلقت المدارس في المنطقة أبوابها بسبب مرض فيروس كورونا، استخدمت الجماعات المسلحة القوة لإبقائها مغلقة. وفي مالي، أُبلغ عن وقوع ٢٧ هجوماً على المدارس وعن تلقي المدارس أو المعلمين لقرابة ٥٠٠ تهديد خلال شهر حزيران/يونيه ٢٠٢٠ وحده، عندما استؤنفت الدراسة. وفي بوركينا فاسو، تعرضت ١٣ مدرسة لهجمات في الأسابيع الأخيرة من تموز/يوليه في منطقة واحدة.

غير أن رصد هذه الهجمات والإبلاغ عنها وتحقيق المساءلة فيما يتعلق بها لا يزالان يشكلان تحديا في منطقة الساحل. ويواجه موظفو الأمم المتحدة وغيرهم من الشركاء حواجز أمنية ومادية تحول دون توثيق الانتهاكات. وفي مالي، تحققت الأمم المتحدة من وقوع ٥٥ هجوما على المدارس في عام ٢٠١٩، ولكن لم يتسن تحديد الجناة سوى في عدد قليل منها.

ونعلم أيضا أن النساء والفتيات كثيرا ما يُستهدفن عمدا في الهجمات على التعليم ويعانين من عواقب واضحة ودائمة؛ غير أن محدودية البيانات المصنفة حسب نوع الجنس تعوق فعالية جهود الوقاية والاستجابة المراعية للاعتبارات الجنسانية.

وتجد دول عديدة أيدت إعلان المدارس الآمنة سبلا لمنع الهجمات على التعليم والتصدي لها وللحد من استخدام المدارس لأغراض عسكرية، شأنها في ذلك شأن بعض الجماعات المسلحة غير الحكومية. وعلى سبيل المثال، نجحت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، بالتعاون مع الحكومة الوطنية وباستخدام الإعلان، في تأمين إخلاء مدرستين ابتدائيتين كانتا تشغلهما جماعات مسلحة في عام ٢٠١٩. وفي البلدان الـ ١٢ التي أيدت الإعلان في عام ٢٠١٥ وكانت تشهد استخداما عسكريا للمدارس، تراجعت حوادث الاستخدام من قبل القوات والجماعات المسلحة.

وينبغي لمجلس الأمن أن يواصل قيادة جدول الأعمال المتعلق بإنهاء الهجمات على التعليم ومحاسبة مرتكبي هذه الانتهاكات.

ونحث المجلس على اتخاذ الخطوات التالية: تأييد وتنفيذ إعلان المدارس الآمنة بطريقة تراعي المنظور الجنساني والامتناع عن استخدام المدارس والجامعات لأغراض عسكرية؛ ودعم أفرقة الأمم المتحدة القطرية للعمل بأمان مع أطراف النزاع، بما في ذلك توقيع خطط عمل لإنهاء ومنع الهجمات على المدارس؛ وضمان أن تكون لدى عمليات الأمم المتحدة للسلام والبعثات السياسية الخاصة ولاية لحماية الأطفال وتلقيها للدعم

اللازم لرصد الهجمات على التعليم واستخدام المدارس عسكريا والإبلاغ عنها بشكل فعال، بما في ذلك عن طريق تجزئة البيانات المتصلة بالهجمات على التعليم بصورة أكثر اتساقا؛ ومعالجة مسألة حماية الطلاب والمعلمين والمدارس والجامعات من خلال جدول أعمال المجلس المتعلق بحماية المدنيين وجدول أعماله المتعلق بالشباب والسلام والأمن، والتصدي بشكل أكثر منهجية لأعمال العنف الجنسي في المدارس أو تلك التي تقع في طريق الذهاب إلى المدرسة أو العودة منها من خلال جدول أعماله المتعلق بالعنف الجنسي في حالات النزاع.

إن بوسع المجلس أن يُدخل تحسينات ملموسة على سلامة وأمن المدارس والجامعات في منطقة الساحل وفي جميع أنحاء العالم.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيدة تسولاكيس على إحاطتها.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة لهديسة.

هديسة (*تكلمت بالفرنسية*): اسمحوا لي أن أشكر حكومة النيجر على عقد هذه الجلسة بين الأطفال وصانعي القرار. وأود أيضا أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، والبعثة الدائمة للنيجر لدى الأمم المتحدة في نيويورك، والمكتب القطري لمنظمة إنقاذ الطفولة في النيجر على التزامه تجاه الأطفال.

اسمي هديسة. أنا طالبة. في عام ٢٠١٩، حصلت على جائزة التميز في الآدابالمعروفة باسم ”ملكة جمال الآداب“.

إنني ملتزمة التزاما قويا بالكفاح من أجل حصول الأطفال على التعليم في المناطق المتضررة من النزاع. وأعتقد أنه عندما يُستهدف التعليم يصبح ضمان التعليم الآمن لجميع الأطفال مستحيلا. وهذا الأمر يزداد صعوبة على من عاشوا بالفعل في حالات صعبة قبل نشوب النزاعات.

ولدت في منطقة متضررة من الأزمة تعاني أدنى معدل للالتحاق بالمدارس في البلد. وفي تلك المنطقة ذاتها نرى الآن النزاع في النيجر. وتؤثر في بصفة خاصة حالة آلاف الأطفال الذين أخرجوا من مدارسهم وشردوا تشريدا لا نهاية له، وأحيانا دون والديهم. وبعضهم أطفال يتعرضون للتشرد للمرة الخامسة أو السادسة.

وعلاوة على ما ارتكب من انتهاكات، يزيد وباء فيروس كورونا من تعقيد حياة الأطفال. ويتجلى هذا التعقيد في الإجهاد الذي يؤدي إلى ردود فعل مختلفة: زيادة القلق، والانعزال، والاضطراب والمعاناة من سلس البول الليلي. واشتدت هذه الحالة بإغلاق المدارس والتباعد البدني، مما لا يسمح للأطفال بالاستمتاع بوقتهم معًا بحرية.

وقد شهدت أمثلة مختلفة على الصعوبات التي يواجهها الأطفال. وأتذكر القرية الوافعة على ضفاف نهر كومادوغو التي أنشأ فيها والدي مدرسة. كانت قرية معادية على نحو شديد للمدرسة. لكن والدي علمني من خلال اجتماعات التوعية التي نظمها مع المجتمع المحلي أن التعليم هو أكثر الأسلحة فعالية لتغيير العالم.

وفي عام ٢٠٠٦، ترقى جميع الأطفال الذين علّمهم إلى صف أعلى. ولسوء الحظ، ومع تزايد انعدام الأمن، تعرضت القرية للهجوم والنهب والحرق وهوجمت المدارس. واختُطف معظم هؤلاء الأطفال وجُندوا في صفوف الجماعات المسلحة .

إنكم، سيدي الرئيس، ستتفقون معي على أنه عندما تتعرض مدرسة للهجوم ويضطر الأطفال إلى الفرار من قراهم، فإن كل شيء يتضرر ظلما. وأعتقد أن الدفاع عن حق جميع الأطفال في التعليم في حالات الأزمات اليوم دفاع عن حقوق البالغين في البقاء. وكما يقولون في مسقط رأسي في الهوسا، ”إن الأطفال هم أمل الغد“.

والأنكى من ذلك هو أن هؤلاء الأطفال أنفسهم، الذين يختطف مستقبلهم، هم من يعودون ليلاً لذبح آبائهم واختطاف إخوانهم وأخواتهم، أحيانا طلبا للفدية ولأغراض جنسية أحيانا أخرى. وأتذكر طفلاً في الثانية عشرة من عمره يدعى عدي، كان ذكياً جداً ومتفائلا جدا بدراسته. وقد اختطفه عمه المنتسب إلى إحدى الجماعات المسلحة ولم نره منذ ذلك الحين. غير أننا لن ننسى أبدا التزامه وأحلامه بالنجاح في المدرسة. جميع هذه الأعمال ارتكبت لأن الجناة رفضوا التحاق الأطفال المحليين بالمدارس الغربية.

ولن أَكِلّ أبدا عن الحديث عن الصعوبات المستمرة التي تواجهنا. وفي ٦ فبراير/شباط ٢٠١٥، عندما كنت في الثالثة عشرة من عمري، تعرضت القرية التي كنت أعيش فيها للهجوم وأغلقت جميع مدارسنا. وأذكر أيضا فتاة تبلغ من العمر ٩ سنوات، تدعى فاطمة، وهي من المشردين داخلياً، كانت شاهدة على قتل أبيها. فتخيلوا حجم الصدمة التي مرت بها. ولا تزال أمها أيضا تعاني ظلما بسبب وفاة زوجها. وتعني حالة الضعف هذه أن فاطمة لم يعد لديها شعور بالسيطرة أو الانتماء. هل يرغب أي من الحاضرين هنا أن يرى أطفاله يعانون بهذه الطريقة؟ كلا بالطبع، ولذا يجب القيام بشيء ما.

ونظرا لمستوى النزاع في منطقة الساحل، فإن من الضروري تنفيذ استراتيجية تكفل للأطفال، وخاصة الفتيات، الذهاب إلى المدرسة. ولكل هذه الأسباب، أود أن أطلب من مجلس الأمن، أولا، أن يكفل أمن المدارس من الهجمات التي تشنها أطراف النزاع في جميع أنحاء العالم وأن يحفظ حقوق الأطفال وواجباتهم. ثانيا، أود أن أطلب إلى كيانات الأمم المتحدة حشد التعاون الدولي لمكافحة التهديد المتزايد بشن الهجمات على المدارس من جانب أطراف النزاع المسلح، وتكثيف الجهود الدولية اللازمة لمنع العنف ضد الأطفال، ولا سيما عن طريق تعبئة الشباب والأطفال ومكافحة استخدام أطراف النزاع للتكنولوجيا. ثالثا، أود أطلب من حكومة النيجر أن تنشئ فصولا للتعلم عن بعد حتى يتمكن جميع الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في البلد من الحصول على التعليم الجيد، وتزويد هؤلاء الأطفال بموارد تكنولوجيا المعلومات الملائمة للحالة – الحواسيب الشمسية والمصابيح الشمسية، وأجهزة الراديو الشمسية وما إلى ذلك – وأن تؤكد مجددا التزامها بحماية التعليم من العنف والنزاعات ومنع استخدام المدارس للأغراض العسكرية.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيدة هديسة على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة مایاكي.

السيدة مایاكي (*تكلمت بالفرنسية*): اسمي ريمانا، وأنا في آخر سنة من دراستي. وآمل أن أجتاز امتحاناتي وأن ألتحق بجامعة مرموقة في العام القادم. ولم أواجه أي مشاكل خلال دوامي الدراسي. وكان طريقي مرسوما، وذلك لأنني نشأت في نيامي. ولكن ماذا لو كنت قد نشأت في ديفا أو في تيلابيري، مثل نورا أو عمر؟ تخيلوا طفلًا عمره ٨ سنوات يجلس في فصل دراسي يسمع فجأة إطلاق نار. وفي حالة من الذعر، يلوذ بالفرار ويصاب برصاصة طائشة.

نعم، إن النيجر لم تسلم من النزاع المسلح، شأنها في ذلك شأن العديد من البلدان الأخرى. وتشن الجماعات الإرهابية بصورة متصاعدة هجمات مروعة وتقوض جهودنا الإنمائية في ميادين حيوية مثل الرعاية الصحية والأمن، وفي المقام الأول، في مجال التعليم. وعلى غرار نيلسون مانديلا، فإن الإرهابيين يدركون أن التعليم هو أقوى سلاح لدينا لتغيير العالم. ومن السهل جداً تدمير هذا السلاح. لقد أُغلق ما لا يقل عن ٣٥٠ مدرسة عامة في منطقة تيلابيري، حسبما ذكرت الإذاعة العامة في النيجر في ١٩ شباط/فبراير. وفي ديفا، قال ممثل محلي لإذاعة ”صوت أفريقيا“ إن المدارس قد أُحرقت وأن المعلمين تلقوا تهديدات بالقتل.

وفي عام ٢٠١٥ وحده، أفاد تقرير عن الحالة صادر عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بتاريخ ٢ تشرين الثاني/نوفمبر بأن أكثر من ٠٠٠ ١٢ تلميذ حُرموا من التعليم في ديفا. فكيف يمكن أن يكون الوضع هناك اليوم؟ ولا يريد الإرهابيون للأطفال أن يتعلموا وأن يصبحوا منفتحين على العالم، مع زيادة وعيهم وتقبلهم للتنوع. إن للعنف عدة أسباب: الفقر والبطالة والأيديولوجيات الدينية الخاطئة. ولكن إذا أمعنا النظر، سنجد أنه يرجع في المقام الأول إلى أن الإرهابيين لم يستفيدوا من تعليم يمكنهم من إدراك حقيقة تنوع عقليات البشر وشخصياتهم وأن الكلمات يمكن أن يكون لها تأثير إيجابي. ولأنهم لم يتعلموا ذلك، فإنهم يفضلون نشر جو من الرعب يجبر الآباء على تزويج بناتهم خوفاً من تعريضهن لانعدام الأمن في المدرسة. ويمكن القول أيضاً إن هذا هو سبب الأمية بالنسبة لجيل كامل، لن يتمكن، من دون أي خبرة من أي نوع، من المنافسة في سوق العمل.

وبالإضافة إلى حرمان جيل من التعليم، ماذا سيحدث لأبناء جيل عاشوا طفولتهم وسط دوي إطلاق النار ومشاهد جثث أحبائهم؟ إن تلقي التعليم ليس جريمة. والعيش كذلك ليس جريمة. بل على العكس من ذلك، فهما حقان تنص عليهما المادتان ٢٨ و ٦ من الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، بشأن الحق في التعليم والحياة، على التوالي. ويجب إجراء تحقيقات ومحاكمة المذنبين. أما بالنسبة للضحايا، حيث أنه لا يمكن محو ذاكرتهم، فيجب تقديم المساعدة النفسية والمالية لهم.

وآمل أن تكون كلماتي منطقية وأن تكون قد أظهرت إلى أي مدى نحن مُطالبون بالعمل. فلتعلموا أن مسألتي النزاع المسلح والتعليم هما في صميم شواغل البرلمان الذي أترأسه. وأتذكر الجهود التي بذلها زملائي في ديفا وتيلابيري والزيارات التي تم القيام بها للقادة المنتخبين الإداريين والمحليين وإلى هيئات أخرى، مثل الهيئة العليا لتوطيد السلام، من أجل ضمان المضي قدما في المحادثات وإذكاء الوعي بالتطرف العنيف بين الشباب، وحتى من أجل إنشاء منظمتهم غير الحكومية الخاصة بهم لتحقيق تلك الغايات.

وبالإضافة إلى ذلك، وخلال دورتنا السابقة، استضفنا رئيس الوزراء ووزير العدل، اللذين أعربنا لهما عن سخطنا مباشرة. وقد تمكنا لمدة ساعتين من عرض وجهات نظرنا وتقديم توصياتنا.

آمل أن تتمكن نورا من ديفا في المستقبل القريب من العيش في بيئة آمنة والحصول على تعليم جيد.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيدة مايا‌كي على إحاطتها.

وأود الآن أن أدلي ببيان بصفتي ممثلا للنيجر باسم الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن – تونس وجنوب أفريقيا والنيجر – فضلا عن سانت فنسنت وجزر غرينادين (A3+1).

إنني أود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة غامبا دي بوتغيتر، والمديرة التنفيذية لليونيسف، السيدة فور، على عرضيهما المتكاملين اللذين يوفران لنا مادة جيدة لمناقشة اليوم. وألاحظ أن هذه الجلسة تُعقد في إطار الاحتفال باليوم الدولي الأول لحماية التعليم من الهجمات. ومن الطبيعي تماما في هذه المناسبة الاستماع إلى أصوات ضحايا هذه الظاهرة التي نشجبها، والذين يقولون لنا من أعماق محنتهم إن الوقت قد حان كي نتصرف.

وتذكرنا هديسة وريمانا، الفتاتان الصغيرتان من النيجر اللتان استمعنا إلى شهادتيهما المؤثرتين للتو، بالطابع الملح للإصغاء لدعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار ودعوة الاتحاد الأفريقي إلى إسكات البنادق في أفريقيا من أجل إحلال السلام وتهيئة الظروف لحماية المدارس من الهجمات وتعزيز التعليم الجيد لجميع الأطفال، ولا سيما الأطفال المتضررين من

النزاع والعنف. وأُطمئن هديسة وريمانا إلى أننا استمعنا إليهما وإلى أن رسالتيهما توفران لنا أسبابا إضافية للعمل. وتسمح لنا المعلومات التي أطلعتنا عليها للتو السيدة ماريكا تسولاكيس، من التحالف العالمي لحماية التعليم من الهجمات، بتقييم أثر الهجمات على المدارس، جريمة عصرنا الوحشية، على تعليم الأطفال، ولا سيما الفتيات الصغيرات.

فعندما يُحرم طفل في حالة نزاع من التعليم، تسلب هذه المأساة منه أيضا ما يريده معظم الأطفال ويحق لهم الحصول عليه، ألا وهو، فرصة التعلم وتنمية خيالهم في بيئة آمنة وصحية. وكثيرا ما تتعرض المدارس والأشخاص المرتبطون بها الذين يحق لهم الحماية، للاعتداءات والتهديدات بالهجوم في حالات النزاع المسلح. ولذلك، من الضروري أن نقيّم التقدم المحرز منذ اتخاذ القرار ١٩٩٨ (٢٠١١) والقرارات اللاحقة ذات الصلة وأن نجدد التزامنا بتوفير بيئة تعليمية ملائمة لجميع الأطفال.

وتنوه مجموعة A3+1 بالتطورات الجديدة الهامة الحاصلة في حماية المدارس في جميع أنحاء العالم من الهجمات والتهديدات بشن هجمات. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى توقيع خطة عمل لردع الهجمات على المدارس بين جماعة مسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى ومكتب الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح. وينبغي تكرار اتخاذ هذه الإجراءات في حالات النزاع الأخرى لتعزيز الهدف الرئيسي المتمثل في حماية المدارس والأشخاص العاملين في تلك البيئات.

ونشيد بالجهود المبذولة في مالي، على سبيل المثال، حيث نفذت الحكومة بفعالية الالتزامات التي تعهدت بها في إعلان المدارس الآمنة، وكذلك في بوركينا فاسو، بتوفير التعليم عن بعد – بسبب جائحة فيروس كورونا – للأطفال المتضررين من النزاع، وذلك بالتعاون مع اليونيسف واليونسكو والهيئات الإقليمية.

وفي الوقت الذي يسعى فيه العالم إلى تكييف التعليم مع السياق الصعب للجائحة العالمية، يجب التركيز بشكل أكبر على ضرورة توفير تعليم جيد للأطفال، بمن فيهم الأطفال الذين يعيشون في أوضاع هشة، مثل المشردين داخليا واللاجئين والأطفال ذوي الإعاقة والأطفال الذين أُبعدوا عن النزاع في إطار برامج إعادة الإدماج.

وبالمثل، يساورنا القلق إزاء أوجه الضعف الخاصة للفتيات في سياقات النزاع، والتي تزيد من حدتها الأعباء الاجتماعية، وكلها تؤثر تأثيرا خطيرا على تعليمهن. وفي كثير من أنحاء العالم، تقل بشدة احتمالات عودة الفتيات إلى المدارس بعد إغلاق المدارس أو تدمير هياكلها الأساسية. وفي البلدان المتأثرة بالنزاعات، تقل احتمالات التحاق الفتيات بالمدارس بمقدار النصف مقارنة بالفتيات في البلدان التي تنعم بالسلام. كما أنهن أكثر عرضة للعنف الجنسي والجنساني في طريقهن إلى المدرسة. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لمسألة أعمال العنف والصدمات التي تعاني منها الفتيات في حالات النزاع بغية تحسين تحديد الوسائل والاستراتيجيات الأخرى التي ينبغي وضعها لمساعدتهن.

وفي غياب إجراءات سريعة وشاملة، سيكون لانخفاض فرص الحصول على التعليم بسبب النزاع وانعدام الأمن ومرض فيروس كورونا عواقب وخيمة. ويركز البيان الرئاسي المعتمد اليوم (S/PRST/2020/8)، بمبادرة من النيجر ومملكة بلجيكا، تحديدا على استهداف المدارس في الإطار الأوسع لحماية الأطفال في النزاع المسلح ويدعو إلى بذل جهود جريئة للتصدي للآثار الضارة لهذه الهجمات، بما في ذلك عمل الأطفال وتجنيدهم قسرا من قبل الجماعات المسلحة والزواج المبكر.

إن الفتيات مثل ريمانا، التي استمعنا إليها اليوم، يخبرننا بوجود طرق أخرى للعمل، على سبيل المثال، في منطقة الساحل أو حوض بحيرة تشاد، حيث تستهدف الجماعات الإرهابية المسلحة المدارس تحديدا. ونحن جميعا نتذكر مأساة فتيات شيبوك، بنيجيريا، اللواتي اقتلعن من دراستهن ومن عطف أسرهن من قبل متعصبين من جماعة بوكو حرام الإرهابية.

وقد شهدت بوركينا فاسو ومالي والنيجر، فيما بين أبريل/نيسان ٢٠١٧ وديسمبر/كانون الأول ٢٠١٩، زيادة بمقدار ستة أضعاف في عدد المدارس المغلقة بسبب العنف. وقد وقع في الأشهر السبعة الأولى من هذا العام وحدها أكثر من ٩٠ حادثة اعتداء على التعليم في وسط الساحل. وأدت حالة انعدام الأمن في بعض أجزاء المنطقة إلى نمط مثير للقلق من إغلاق المدارس؛ ففي ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٩، أُبلغ عن إغلاق أكثر من ٣ ٣٠٠ مدرسة بسبب انعدام الأمن، ما أدى إلى تعطيل تعليم أكثر من ٦٥٠ ألف طفل في البلدان الثلاثة. ويتعطل تعليم ٧٥ مليون طفل ومراهق بسبب هذه الحالة في ٣٥ بلدا من البلدان المتضررة من النزاعات في جميع أنحاء العالم.

فقد أصبحت المدارس هدفا للجماعات الإرهابية المسلحة، ولا سيما في منطقة الساحل، لأنها، كمراكز للمعرفة، بوتقة للمعرفة. والمدارس تهب النور في حين أن أيديولوجية العنف التي تحملها الجماعات الإرهابية يغذيها الجهل والظلامية. والأطفال المتعلمون هم رأس الحربة في مجتمع مسؤول؛ إنهم الأعمدة التي تنبني عليها أمة قوية.

ولذلك يجب على الدول أن تلتزم باعتماد تشريعات وسياسات تركز على حماية الأطفال وتراعي الاعتبارات الجنسانية وتتوافق مع القانون الدولي الإنساني واتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري المتعلق بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة. ويجب عليها أيضا أن تلتزم باحترام أكبر للطابع المدني للمدارس. ولكي تكون آليات الحماية هذه فعالة ينبغي لها أن تشمل، بالإضافة إلى الدول نفسها، جميع الشركاء الآخرين في التعليم وأن تقوم على الرصد والاتصال وأن تزيد الوعي بعدم مقبولية الهجمات على المدارس. وإذا أريد لهذا النظام أن يعمل بكفاءة، فثمة حاجة ملحة كذلك إلى زيادة الموارد التي يمكن أن تهيئ الظروف للمعلمين والطلاب للانخراط في طرائق التعلم الشبكي والمختلط المناسبة بحيث لا يتخلف أي طفل عن الركب.

ومن شأن الاحتفاظ بإحصاءات موثوقة عن المدارس التي دمرت أن يتيح فهما أفضل لمدى هذه الظاهرة وأن يسمح بعمليات الإصلاح والتعمير، بدعم من اليونيسيف وغيره من كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة. فعمليات إعادة التأهيل والتعمير هذه هي، في رأينا، أفضل طريقة لتعزيز دور المدارس بوصفها أداة لتعزيز وتوطيد السلام لأننا، كما قلنا من قبل، لا نكافح الظلامية والتعصب فحسب، بل كذلك الإرهاب.

وقبل أن أختتم بياني، يسرني أن أعلن أن سانت فنسنت وجزر غرينادين أيدت للتو الإعلان بشأن المدارس الآمنة، وانضمت إلى البلدان الـ ١٠٤ التي وقعت عليه بالفعل.

أستأنف الآن مهامي بضفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد كريديلكا (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): احتفلنا أمس باليوم الدولي الأول لحماية التعليم من الهجمات بفضل المبادرة والالتزام الثابت لقطر وممثلتها الدائمة، التي أشكرها، وبدعم كامل من النيجر بصفتها رئيسة مجلس الأمن.

يعمل اليوم الدولي في المقام الأول بمثابة جرس تنبيه. ففي العام الماضي – كما أوضح الحاضرون في المذكرات اليوم – سجلت الأمم المتحدة ما يقرب من ٥٠٠ هجوم على المدارس في مختلف مناطق النزاع. وقد تضاعف عدد الانتهاكات الخطيرة التي تحققت منها الأمم المتحدة ثلاث مرات منذ عام ٢٠١٠. وزاد عدد المدارس المغلقة نتيجة للعنف في منطقة الساحل ستة أضعاف منذ عام ٢٠١٧، ما كان له تأثير قوي بصفة خاصة على الفتيات. وتتعرض مئات الآلاف من الفتيات والشابات لخطر عدم العودة إلى الدراسة أو حتى للوقوع ضحايا للاعتداءات والزواج القسري والاستغلال والعنف الجنسي. فأجيال بأكملها تُسلب آمالها ومجتمعات بأكملها تُسلب مستقبلها.

ومؤخرا، صدمنا جميعا بالهجمات العنيفة التي استهدفت الطلاب الذين كانوا يستعدون لامتحاناتهم في مقاطعتين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، البلد الذي يعرفه الرئيس أباري جيدا. فقد قُتل طلاب واغتصب آخرون وأرجئت مواعيد امتحانات المئات بسبب العنف وانعدام الأمن. وهذا أمر يثير قلقنا، ولهذا السبب أهنئ الرئيس أباري على مبادرته بعقد جلسة اليوم. ولهذا السبب كذلك نؤيد تأييدا كاملا البيان الرئاسي الذي شاركت بلجيكا في تيسيره والذي اعتمد اليوم في ظل رئاسة النيجر الفعلية (S/PRST/2020/8).

فمن واجبنا الجماعي أن نحمي الحق في التعليم الجيد للجميع. وأسترعي انتباه مجلس الأمن في هذا السياق إلى أربع نقاط: مكافحة الإفلات من العقاب؛ ودورنا بصفتنا رئيسا للفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح؛ وولاية مجلس الأمن بشأن الأطفال في النزاعات المسلحة؛ وتدريب أفراد حفظ السلام.

أولا، إن مكافحة الإفلات من العقاب هي حجر الزاوية بالنسبة لبلجيكا. ولذلك، فإننا نرحب بكون أن البيان الرئاسي يدين عدم المساءلة عن الانتهاكات المرتكبة وندعو الدول الأعضاء إلى ضمان التحقيق مع المسؤولين عن الهجمات التي تنتهك القانون الدولي الإنساني ومحاكمتهم. ويجب، وفقا لقرارات المجلس، استخدام كامل نطاق آليات العدالة، بما في ذلك المحاكم الجنائية الوطنية أو الدولية أو المختلطة، وبطبيعة الحال، آليات العدالة الانتقالية.

ثانيا، إن هدفي بصفتي رئيس الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح، كما يعلم أعضاء المجلس، هو اعتماد استنتاجات بشأن كل حالة من حالات النزاع المسلح الـ ١٤ التي ترتكب فيها الأطراف انتهاكات خطيرة ضد الأطفال. ونحن، بالطبع، نعمل بشكل وثيق مع الممثلة الخاصة للأمين العام فيرجينيا غامبا دي بوتغيتر، التي أشيد بالتزامها وديناميتها. وتعزز زيادة التقارير أهمية الاستنتاجات التي نعتمدها على أساس تلك التقارير. وبهذه الطريقة، يمكننا أن نواصل الضغط على الأطراف من أجل تحسين الجهود الرامية إلى منع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال وحماية الأطفال في النزاعات المسلحة.

ثالثا، تسعى بلجيكا جاهدة، بصفتها رئيسة الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح، إلى دعم التوجه الرئيسي للولاية التي أناطها مجلس الأمن بها فيما يتعلق بالأطفال في حالات النزاع المسلح، ولا سيما نزاهة وحياد آلية إدراج الأطراف التي تنتهك حقوق الطفل. إن هذه الآلية تتيح للأمم المتحدة فرصة العمل مع الأطراف المدرجة في القائمة لمنع الانتهاكات الجسيمة وتحسين حالة الأطفال. فهي تظل أداة قيمة وقوية وموجهة نحو تحقيق النتائج. وتسليط الضوء على انتهاكات حقوق الأطفال وشجب مرتكبيها هما في الواقع من الإجراءات الأولية التي لا غنى عنها.

ويصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة عشرة لآلية الرصد والإبلاغ. وتستحق هذه الآلية دعمنا المستمر لضمان جمع المعلومات بانتظام عن الانتهاكات الجسيمة الستة المرتكبة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح. ونرحب، في السياق نفسه، بكون أن بيان اليوم الرئاسي يدعو الأمين العام إلى مواصلة رصد استخدام المدارس من قبل العسكريين في انتهاك للقانون الدولي الإنساني والإبلاغ عنه.

وهذا يقودني إلى نقطتي الأخيرة. لقد اعتمدنا بيانا رئاسيا في شباط/فبراير الماضي يدعو إلى استخدام التوجيهات العملية للوسطاء من أجل توفير حماية أفضل للأطفال في حالات النزاع المسلح (S/PRST/2020/3). ومن المهم أكثر من أي وقت مضى، في ضوء دعوة الأمين العام إلى وقف شامل لإطلاق النار استجابة لجائحة فيروس كورونا، أن تكون مسائل حماية الطفل، بما في ذلك الهجمات على المدارس، في قلب جهود الوساطة، فضلا عن كونها محور تدريب أفراد حفظ السلام.

وأخيرا، ندعو جميع الدول إلى الانضمام إلى إعلان المدارس الآمنة لعام ٢٠١٥ ونهنئ سانت فنسنت وجزر غرينادين على القيام بذلك.

وندعو جميع الدول إلى التصديق أيضا على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة وإلى تأييد مبادئ فانكوفر بشأن حفظ السلام ومنع تجنيد واستخدام الجنود الأطفال والتزامات باريس.

وأود أن أختتم بياني بكلمات شركائنا الشباب – الشاب فيصل الذي سألنا أمس خلال الاحتفال باليوم الدولي لحماية التعليم من الهجمات عما إذا كان بإمكاننا حقا إعادة البناء على نحو أفضل عندما تتعرض أهم أداة لهذا الغرض للهجوم باستمرار. وأود أن أرحب اليوم بمقدمتي الإحاطتين الشابتين لدينا اليوم من النيجر، السيدة ريمانا مایاكي والسيدة هاديزا، اللتين شرحتا لنا الدور الملموس الذي يقوم به الشباب في النيجر لتعزيز سلامة المدارس. إنهما قدوتان للشباب من بلدان الجنوب والشمال. وقد قالت لنا ريمانا: ”التعليم هو أقوى سلاح لتغيير العالم،“ وأود أن أختتم بياني بهذا الاقتباس.

السيد يورغنسون (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر جميع مقدمات الإحاطات على ما أبدينه من آراء اليوم. ونقدر على نحو خاص التجارب المباشرة التي أطلعتنا عليها السيدة مایاكي.

ونعرب أيضا عن امتناننا للنيجر على لفت انتباه مجلس الأمن إلى هذا الموضوع، بما في ذلك عملها الممتاز، مع بلجيكا، في التوصل إلى اتفاق بشأن البيان الرئاسي (S/PRST/2020/8) الذي اعتمده المجلس. ونؤيد بقوة البيان ونأمل أن يحشد المزيد من جهود المجلس والدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني من أجل حماية المدارس.

وتدين إستونيا بشدة جميع انتهاكات القانون الدولي، بما في ذلك الهجمات على المدارس. ونشعر بالجزع إزاء الهجمات على المدارس والمستشفيات في الجمهورية العربية السورية والأرض الفلسطينية المحتلة وأفغانستان والصومال. ونتشاطر القلق العميق إزاء الزيادة الحادة في عدد المدارس التي اضطرت إلى إغلاق أبوابها، بما في ذلك بسبب انعدام الأمن، مع تضرر ما يقرب من ٦٥٠ ٠٠٠ طفل في منطقة الساحل منذ عام ٢٠١٧. وندعو أطراف النزاعات المسلحة إلى الوقف الفوري للهجمات والتهديدات بشن الهجمات على المدارس وغيرها من المرافق التعليمية، وكذلك على الطلاب والمعلمين وغيرهم من الأشخاص الذين يحظون بالحق في الحماية. وفي هذا الصدد أود أن أبرز بشكل خاص النقاط التالية.

يتعين علينا أن نواصل تحسين رصد الهجمات على التعليم والإبلاغ عنها، بما في ذلك عن طريق تصنيف البيانات حسب نوع الجنس. كما يتعين علينا أن نعزز المساءلة عن هذه الهجمات. وعلاوة على ما تقوم به آلية الأمم المتحدة للرصد والإبلاغ على الصعيد الوطني، فإنها تؤدي دورا رئيسيا في الكشف عن الهجمات التي تستهدف المدارس والأفراد المرتبطين بها، فضلا عن إشراك الأطراف في التصدي لها ومنعها. وتقرير الأمين العام (S/2020/525) أداة للإنذار المبكر وأساس للمشاركة مع الأطراف، ولكنه أيضاً خطوة نحو ضمان المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال. وتحتاج هذه الآلية إلى موارد بشرية ومالية كافية. ولا نزال نؤيد بقوة ضمان استمرار بناء القدرات المكرسة لحماية الأطفال في بعثات الأمم المتحدة.

وفي السياق الأوسع نطاقا، نرحب بجميع المبادرات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية التي تهدف إلى تعزيز حماية الأطفال في النزاعات المسلحة، بما في ذلك من الهجمات على المدارس. وقد أيدت إستونيا مبادئ باريس والتزامات باريس، فضلا عن مبادئ فانكوفر، وانضمت إلى مجموعة تتألف من أكثر من ١٠٠ بلد أيدت إعلان المدارس الآمنة في وقت سابق من هذا العام.

وهناك حاجة إلى توفير حماية أفضل للنساء والفتيات. وكثيرا ما تستهدف الفتيات الملتحقات بالمدرسة أو في طريقهن إلى المدرسة بسبب نوع جنسهن، ويواجهن عواقب محددة

للاعتداءات، بما في ذلك الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، مثل الزواج القسري والحمل، فضلا عن الوصم اللاحق، مما يزيد من تقويض إمكانية حصولهن على التعليم.

وإذ تولي إستونيا اهتماما خاصا للأطفال المعرضين للخطر، فإنها تواصل دعم سبل الحصول على التعليم والخدمات النفسية والاجتماعية للأطفال اللاجئين في لبنان والأردن وتركيا وشرق أفريقيا، فضلا عن المشردين داخليا في شرقي أوكرانيا. إن لحصول الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة على تعليم آمن وجيد دورا هاما في إعادة إدماجهم وفي كسر حلقة التجنيد والعنف.

ولا يزال عدد الهجمات التي تم التحقق منها على المدارس مرتفعاً وهو آخذ في الازدياد. وكما تبين الأدلة، فإن الهجمات لم تنخفض في سياق وباء فيروس كورونا، في حين أن أوجه ضعف المدارس والطلاب قد تفاقمت بسببه.

وتزيد عمليات إغلاق المدارس من خطر تجنيد الأطفال والعنف الجنسي وزواج الأطفال والزواج القسري وعمل الأطفال. ونؤكد على أهمية إعادة فتح المدارس حيثما كان ذلك ممكناً وآمناً ومأمونا، في إطار الحوار مع جميع الأطراف والمجتمعات المحلية والأطفال.

ونحن نتفق معكم، سيدي الرئيس، ومع جميع المتكلمين اليوم على أن هناك خطوات واضحة يمكننا، بل ينبغي لنا، اتخاذها لحماية المدارس والطلاب والمعلمين. فالانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال غير مقبولة. ولكن هذه الخطوات أيضا واحدة من أكثر الطرق فعالية التي يمكننا من خلالها معالجة المصادر التي تؤجج النزاعات والعنف وضمان السلام والأمن في الأجل الطويل.

السيد دانغ (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن امتناننا للسيدة فيرجينيا غامبا دي بوتيتر، لممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، والسيدة هنرييتا فيو، المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، على إحاطتيهما القيمتين. ونشكر أيضاً مقدمات الإحاطات الأخريات على ملاحظاتهن المتعمقة. ونشيد بالنيجر لتنظيمه هذه المناقشة الهامة في الوقت المناسب. كما نشيد بالنيجر وبلجيكا على عملهما الشاق في فريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح، وعلى إعداد البيان الرئاسي (S/PRST/2020/8) الذي اعتمد اليوم والتفاوض بشأنه.

إن الأطفال هم مستقبلنا والجيل القادم من الأمل والسلام والتنمية في كل دولة وفي العالم. لكن لا يزال عدد متزايد من الأطفال اليوم يعانون من آثار النزاعات المسلحة كل يوم، بفرص محدودة أو منعدمة للحصول على التعليم والخدمات الأساسية الأخرى.

وكما هو مبين في آخر تقرير للأمين العام (S/2020/525)، تم التحقق من وقوع أكثر من ٢٥ ٠٠٠ انتهاك خطير ضد الأطفال في عام ٢٠١٩، منها ٤٩٤ اعتداء على المدارس. ويساورنا قلق بالغ إزاء تزايد أعمال العنف ضد الأطفال، لا سيما الهجمات على المدارس واستخدام المدارس لأغراض عسكرية. ولا نزال نشعر بالقلق إذ أن هذه الحالات قد تفاقمت بسبب تفشي وباء فيروس كورونا في العالم.

ونشارك الدول الأعضاء الأخرى في إدانة الهجمات على أهداف محمية بموجب القانون الدولي، وخاصة المدارس. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى إنهاء هذه الممارسات.

إن حماية الأطفال في النزاعات المسلحة هي العمل الحاسم الذي يقوم به مجلس الأمن في إطار ولايته في صون السلم والأمن الدوليين. والأهم من ذلك أن الدور الرئيسي لكل دولة عضو ومسؤوليتها هما تعزيز تدابير الحماية للأطفال.

وفي هذا الصدد، نؤكد على دور التعليم بوصفه وسيلة هامة لمنع نشوب النزاعات المسلحة والتصدي للانتهاكات المرتكبة

ضد الأطفال في مناطق النزاع. إن كل طفل يستحق فرصة للالتحاق بالمدارس لكي يكون مجهزاً بالمعرفة بحقوقه وبسبل ضمان تلك الحقوق.

ومن الضروري أن نواصل بذل جهود متضافرة لتعزيز التدابير الملموسة للتصدي فورا للهجمات على المدارس وإعادة بناء المرافق المدرسية وضمان حصول الأطفال في حالات النزاع على التعليم.

ويجب أن تكون المدارس مساحة آمنة في مناطق النزاع لإيواء الأطفال. ويجب ألا نسمح للمدارس بأن تصبح هدفا للهجمات، أو أن تستخدم لأغراض عسكرية.

وبينما تمس الحاجة إلى اتخاذ إجراءات فورية، فمن الضروري أيضا أن نعالج الأسباب الجذرية للهجمات على المدارس معالجة شاملة، مع التركيز على منع نشوب النزاعات والوساطة وتهيئة بيئة تعزز وتحمي حقوق الأطفال في حالات النزاع المسلح.

وكما ناقشنا منذ بضعة أيام فقط، زاد وباء فيروس كورونا من تعقيد جهودنا المشتركة لمعالجة النزاعات والقضايا الإنسانية. ومن المهم أيضا في ذلك الصدد الحفاظ على الإرادة السياسية ومواصلة توفير الموارد وحشدهما لحماية الأطفال والمدارس. ونحن إذ نفعل ذلك، ندعو الأطراف في النزاعات المسلحة إلى الاحترام الكامل للقانون الدولي والالتزام به التزاما تاما، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. وفي ذلك الصدد، نود أن نبرز الأطر الدولية الرئيسية بشأن حماية الأطفال والتعليم، بما في ذلك إعلان المدارس الآمنة والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في المنازعات المسلحة. وندعو البلدان التي لم تنظر بعدُ في الانضمام إلى هذه الأطر إلى القيام بذلك. وفي هذا السياق، أود أن أنضم إلى زميلنا ممثل بلجيكا في تهنئة سانت فنسنت وجزر غرينادين على انضمامها مؤخرا إلى الإعلان والبروتوكول الاختياري.

وتؤكد فييت نام من جديد، من جانبها، التزامها القوي بحماية الأطفال وتعليمهم الأساسي. ونرحب باعتماد البيان الرئاسي S/PRST/2020/8 اليوم، وهو بيان يؤكد من جديد التزامنا بحماية الأطفال ووقايتهم في النزاعات المسلحة. ونتطلع إلى العمل بنشاط مع المجتمع الدولي في هذا المسعى.

السيدة نورمان – شالي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): نشكر النيجر شكرا جزيلا على جهودها لتركيز مناقشة اليوم على هذا الموضوع المهم. ونشكر كذلك الممثلة الخاصة للأمين العام، غامبا دي بوتغيتر، والمديرة التنفيذية فور، والسيدة ماريكا تسولاكيس، والسيدة ريمانا يوسف أسان مایاكي، والسيدة هديسة، على كلماتهن الثاقبة والمقنعة.

وتظل الولايات المتحدة ملتزمة تماما بدعم العمل الحاسم الذي تقوم به الأمم المتحدة لمعالجة آثار النزاعات على الأطفال. ولا توجد قضية أهم من القضايا التي تؤثر على الجيل المقبل من القادة والمواطنين في العالم. ولن نبني عالما أكثر أمنا وأمانا إلا عندما نساعد كل طفل على تحقيق أقصى إمكاناته. ويمتد دعمنا أيضا إلى حماية الأسر والمدرسين والمدارس كلما أمكن ذلك، حتى يتمكن الأطفال من مواصلة الاستفادة بصورة آمنة ومنصفة من التعليم ذي النوعية الجيدة.

وكما أبرزت ريمانا في وقت سابق، ينبغي أن توفر المدارس مساحة آمنة خالية من مخاطر العنف. وتؤدي المدارس، عندما تحظى بالحماية، دور مراكز للخدمات الأخرى التي تنقذ الحياة وتصونها. وعلاوة على ذلك، فإن إمكانية الاستفادة من التعليم بصورة آمنة هي شرط حاسم لكسر حلقات الفقر والمظالم الاجتماعية التي تُفضي إلى تعرض البلدان للتطرف العنيف والنزاعات في المستقبل. ولذلك لا يمكننا أن نشرع في مساعي تحقيق السلام والأمن الدوليين دون النظر في عواقب عدم التمسك بالقوانين التي تحمي الأطفال والمدارس.

والمفارقة بالطبع هي أن الإرهابيين غالبا ما يستهدفون المدارس أو يستخدمونها عمدا لأن المدارس ذات أهمية حاسمة لبناء مجتمعات محلية قادرة على الصمود، ولكونها أيضا تمثل المؤسسات الحكومية. ويمكن لهذا الاستهتار بالطابع المدني للمدارس أن يزيد من خطر تعرضها للهجوم. وفي بعض الحالات، تستخدم الجهات الفاعلة الخبيثة التعليم لإدامة التحيز والتعصب والآراء المشوهة عن التاريخ أو عن الآخرين في مجتمعها المحلي. وفي الوقت نفسه، تستهدف الجماعات المسلحة أيضا المدارس والطرق المؤدية إلى المدارس لاختطاف الأطفال والشباب، وذلك في أحيان كثيرة لغرض تجنيدهم أو إخضاعهم للزواج القسري أو الاسترقاق الجنسي أو غير ذلك من الأنشطة المروعة.

وفي هذا الصدد، أود أن أبرز أن النساء والفتيات يتضررن بشكل غير متناسب من العنف الجنسي والزواج المبكر والقسري في أوقات النزاع، وتميل إلى استهدافهن عمدا الجماعات التي تعارض المساواة بين الجنسين في التعليم. إن ما تتعرض له النساء والفتيات من خطر الاغتصاب والاعتداء الجنسي والاختطاف في طريقهن إلى المدرسة، أو بسبب رغبتهن في الحصول على التعليم، يعيق تنقلهن بشدة، وكثيراً ما يجبرهن، إلى جانب المعايير الجنسانية الضارة الأخرى، على البقاء في المنزل.

ونلاحظ أن الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح التابع للمجلس قد أحرز تقدما في العديد من وثائق الاستنتاجات، بما في ذلك الوثائق التي وضعت مؤخرا في صيغتها النهائية بخصوص العراق (S/AC.51/2016/2)، وكولومبيا (S/AC.51/2020/5)، والصومال (S/AC.51/2017/2). ونحن نقدر تقديرا كبيرا عمل بلجيكا في هذا المجال. ويستمر هذا العمل المهم في الوقت الذي نواصل فيه مناقشة مسألة السودان. وكذلك نقدر التزام الممثلة الخاصة غامبا المستمر بإعداد التقارير، بما في ذلك تفاصيل هامة عن الانتهاكات والاعتداءات على الأطفال. ولكن عملنا، كما نعلم، لم يقارب الانتهاء بعد.

ففي منطقة الساحل الوسطى، على سبيل المثال، تستمر الهجمات على الأطفال في التزايد؛ فهناك أكثر من ٥ ملايين طفل بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. ولتصاعد العنف في أنحاء بوركينا فاسو ومالي والنيجر تأثير مدمر على بقاء الأطفال على قيد الحياة وتعليمهم وحمايتهم ونمائهم. وقد قتل مئات الأطفال في المنطقة، كما سمعنا هذا الصباح، أو شوهوا أو فُصلوا قسرا عن أسرهم، بينما أضر إغلاق آلاف المدارس بما يقرب من ٠٠٠ ٦٥٠ طفل. ويجب أن يتوقف فورا العنف الذي أدى إلى إغلاق هذه المدارس، ويجب تقديم مرتكبيه إلى العدالة، ويجب إعادة إتاحة التعليم للأطفال.

وتسلط هذه المآسي في منطقة الساحل الضوء على حقيقة كون النزاع المسلح يؤثر على الأطفال تأثيرا يتجاوز النيل من سلامتهم المباشرة. ويحتاج هؤلاء الأطفال إلى تدخلات شاملة تدعم قدرتهم على الإسهام في مجتمعات سلمية، بما في ذلك توفير فرص التعليم المتكافئة، والتدريب المهني المناسب للعمر، وتوفير فرص العمل للفتيان والفتيات على حد سواء. ويحتاجون أيضا إلى التمتع بحياة يومية مألوفة وآمنة تسهم في تنشئتهم – لا سيما داخل أسر وفي بيئات مدرسية داعمة – كي يتماثلوا للشفاء ويكتسبوا القدرة على الصمود ويتغلبوا على الإجهاد والصدمات النفسية.

ولهذا السبب فإن حكومة الولايات المتحدة لا تكتفي بإعطاء الأولوية لبرامج حماية الطفل المنقذة للحياة فحسب، بل وكذلك للجهود التي تدعم تعافي الأطفال على المدى الطويل، بما في ذلك من خلال التعليم. ولإثبات التزام حكومة الولايات المتحدة تجاه الأطفال والأسر والمجتمعات المحلية في منطقة الساحل في هذا الصدد، قدمنا مؤخرا ٢,٣ مليون دولار لتوسيع نطاق برنامج ”التعليم لا يمكن أن ينتظر“، وهو أول برنامج للاستجابة الطارئة في بوركينا فاسو، من أجل دعم الخدمات التعليمية في المجتمعات المتضررة من النزاع.

وسنواصل الاستثمار في برامج وقائية تستجيب للاحتياجات وتراعي الاعتبارات الجنسانية، من أجل حماية الأطفال من العنف، بما في ذلك في مدارسهم. وتظل إدارة ترامب ملتزمة كما كانت دائماً بتمكين الأطفال من خلال تعزيز حصولهم على الخدمات الاجتماعية الأساسية، بما فيها التعليم، وزيادة مشاركتهم في العمليات التي تؤثر على حياتهم وتحدد معالم مستقبلهم.

السيدة موريسون غونساليس (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلمت بالإسبانية*): أودّ أن أشكر مقدمات الإحاطات على ما قدمنه من ملاحظات وتوصيات هامة. وتدل شهادة ريمانا يوسف أسان مياكي على أهمية حماية المدارس من الهجمات، وشجاعتها تحفزنا على العمل.

ونحن ممتنون للنيجر لاستضافتها هذه المناقشة المناسبة التوقيت، لا سيما وقد احتفلنا بالأمس باليوم الدولي لحماية التعليم من الهجمات. ونشكر النيجر أيضا على الجهود التي بذلتها فيما يتعلق بالبيان الرئاسي S/PRST/2020/8، الذي اعتمد اليوم.

وفي البلدان المتضررة من النزاع، تواصل القوات المسلحة والجماعات المسلحة انتهاك القانون الدولي ومهاجمة المدارس واستخدامها لأغراض عسكرية. وهذا يضر بمستقبل أجيال بأكملها من الأطفال ويقضي على أي أمل في العودة إلى الحياة الطبيعية.

ويشير أحدث تقرير للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2020/525) إلى وقوع ٤٩٤ هجوماً على المدارس تم التحقق منها في عام ٢٠١٩، وعلى الأخص في الجمهورية العربية السورية وفلسطين وأفغانستان والصومال. ويشير التقرير أيضا إلى أن منطقة الساحل عانت في بعض الأحيان من الآثار غير المباشرة لأنشطة الجماعات المسلحة التي تؤثر على بلدان أخرى، بما في ذلك الهجمات عبر الحدود على المدارس. وتوقع هذه الهجمات، إلى جانب وباء فيروس كورونا، آثارا مدمرة على الطلاب، وكذلك على المعلمين والمجتمعات المحلية بشكل عام.

ونتيجة لذلك، حدث انخفاض كبير في الالتحاق بالمدارس، مما ترك أعدادا لا تحصى من الأطفال دون تعليم، ويواجهون صدمات نفسية وإصابات خطيرة، وكثيرا ما يكلفهم ذلك حياتهم. وبدون الحصول على التعليم، سينشأ جيل بأكمله يعيش في خضم حالة نزاع دون المهارات اللازمة لدعم اقتصادات بلدانهم وتنميتها السياسية والاجتماعية، مما يؤدي إلى تفاقم الدورة التي يظل الأطفال محاصرين فيها.

نحن ندين جميع الهجمات على المدارس واستخدامها لأغراض عسكرية. وندعو جميع أطراف النزاعات إلى وضع حد فوري لتلك الممارسة. وقد كان إعلان المدارس الآمنة قناة إيجابية لزيادة الالتزامات بحماية الأطفال في النزاعات المسلحة وحقهم في التعليم. فعلى سبيل المثال، أيدت حكومات بوركينا فاسو ومالي – وبلدكم، سيدي الرئيس، النيجر – وغيرها من بلدان المنطقة الإعلان، لتنضم إلى ١٠٥ دول أخرى في جميع أنحاء العالم، بما فيها الجمهورية الدومينيكية. وأغتنم هذه الفرصة لأهنئ سانت فنسنت وجزر غرينادين على تأييدها أيضا للإعلان بالأمس.

ومع ذلك، فإن زيادة الاهتمام الدولي بمنطقة الساحل والحالة الأمنية هناك أمر حيوي. ونشجع الدول الأعضاء التي لم تؤيد إعلان المدارس الآمنة بعد على أن تفعل ذلك من أجل جعل هذه الخطة عالمية وتعزيز زيادة الإجراءات في هذا الصدد.

ويجب التحقيق بصورة منهجية في الاعتداءات على التعليم وتقديم مرتكبيها إلى العدالة. وفي هذا الصدد، فإن دعم الآليات الدولية للمساءلة الجنائية والتعاون معها، مثل المحكمة الجنائية الدولية، هما عنصران أساسيان. ومن التدابير الهامة الأخرى تدريب قوات الدفاع والأمن الوطنية فيما يخص القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

يجب أن يستمر التعليم أثناء النزاعات المسلحة وأن يكون قناة لتعزيز السلام، وأن يوفر الدعم البدني والنفسي الاجتماعي للطلاب. وتحقيقاً لتلك الغاية، يجب على الدول أن تتعاون مع المدارس والأوساط الجامعية والمجتمع المدني وأعضاء المجتمع المحلي وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين لوضع نظم للإنذار المبكر، واستراتيجيات للحد من المخاطر، وخطط شاملة للسلامة والأمن.

وفي هذا الصدد، يجب على الدول، في معرض استجابتها لجائحة مرض فيروس كورونا، أن تكفل أن يكون إعادة فتح المدارس متمشيا مع المبادئ التوجيهية لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء النزاع المسلح.

وكثيرا ما تستهدف الطالبات والمدرسات اللاتي يعشن في البلدان المتضررة من النزاع خلال الهجمات، حيث يتعرضن لأعمال عنف فظيعة داخل المدارس، وأيضا وهن في طريقهن إلى المدرسة. وتشمل هذه الأعمال الاغتصاب والاستعباد الجنسي والاختطاف. وهذا يعرض للخطر التعليم الحاسم الأهمية اللازم لمعالجة أوجه عدم المساواة بين الجنسين والتمييز. وبدون حصول الفتيات على التعليم، فإن مشاركة المرأة في صنع القرار والقيادة في السياسة وفي منع نشوب النزاعات تتأثر بشكل كبير.

وتبرز مناقشة اليوم كذلك الحاجة الملحة إلى كفالة أن يكون لدى جميع بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام آلية للرصد والإبلاغ، وأن تتمكن من تعيين كبار الخبراء في مجال حماية الطفل وحقوق الطفل في بعثات السلام.

وأخيراً، كما تقول ملالا: ”دعونا نلتقط كتبنا وأقلامنا؛ فهي أقوى أسلحتنا. يمكن لطفل واحد ومعلم واحد وكتاب واحد وقلم واحد أن يغير العالم“.

ويجب ضمان حق الأطفال في التعليم، وأن يظل هذا الحق من الأولويات أثناء النزاعات، وذلك لكفالة مستقبل آمن وسلمي.

السيد كوزمين (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أود أن أعرب عن امتناننا لوفد النيجر على اتخاذه المبادرة بعقد هذه الجلسة الهامة. وأود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة غامبا دي بوتغيتر؛ والمديرة التنفيذية لليونيسف، السيدة فوري؛ ومقدمات الإحاطات الأخريات على مساهماتهن في مناقشة اليوم.

إن تعاقب النزاعات المسلحة التي لا تنتهي والمعلومات المزعجة التي نتلقاها دوريا عن الخسائر في صفوف المدنيين، بمن فيهم الأطفال، دليل على أهمية موضوع جلسة اليوم.

قبل خمسة عشر عاما، اتخذ مجلس الأمن قراره الرئيسي ١٦١٢ (٢٠٠٥)، الذي أظهر من خلاله أعضاء مجلس الأمن بالإجماع تصميمهم على حماية أضعف الناس في أي نزاع مسلح، أي الأطفال. وفي القرار ١٩٩٨ (٢٠١١)، شدد المجلس بشكل خاص على أنه من غير المقبول مهاجمة أهم الممتلكات المدنية: المدارس والمستشفيات.

ومنذ ذلك الحين، تخضع حالة الأطفال الذين يجدون أنفسهم، بالصدفة ورغما عنهم، في حالات نزاع مسلح، للرصد المستمر من مجلس الأمن وفريقه العامل المتخصص. ونأمل أن يتيح لنا البيان الرئاسي الذي اعتمد اليوم (S/2020/PRST/8) تعزيز حماية الأطفال واحترام القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني.

ونحن متفقون تماما مع الجهود التي تبذلها الدول لحماية الممتلكات المدنية، بما فيها المدارس، من الهجمات المسلحة غير المشروعة. ومما يثلج صدرنا أن نرى أن قواعد القانون الدولي الإنساني القائمة توفر لنا إجابة على السؤال المتعلق بالمباني التي تعتبر ممتلكات مدنية والمباني التي تعتبر عسكرية، وفي ظل أي ظروف. ومن المهم أن يكون هذا البيان واضحا بشكل قاطع في هذا الصدد. ومن الضروري احترام المعايير العالمية للقانون الدولي الإنساني والعمل على أساس أدوات قانونية دولية مقبولة عموما.

وإعلان المدارس الآمنة مبادرة سياسية من مجموعة صغيرة من البلدان، ولا يحظى بعد بدعم عالمي. وللأسف، فإن البيان الرئاسي لا يعكس أحد أهم جوانب جدول الأعمال المتعلق بالأطفال، ألا وهو عودتهم من مناطق النزاع. في الآونة الأخيرة، قام الاتحاد الروسي بإجلاء مجموعة أخرى من الأطفال الروس من منطقة النزاع السوري. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى تكثيف جهودها لإعادة الأطفال الذين يجدون أنفسهم في مناطق نزاع إلى أوطانهم. ينبغي ألا يعاني الأطفال بسبب الأنشطة الإرهابية غير المشروعة التي يمارسها آباؤهم والأوصياء عليهم.

إن الطريقة التي تعامل بها دولة ما أطفالها تبين مدى تحضر تلك الدولة. لقد اجتازت سورية، بما في ذلك بدعم من الاتحاد الروسي، مكافحة الإرهاب الدولي وأولئك الذين وضعوا خطة لتدمير الدولة السورية. وطوال الحرب، تضررت المساكن والمستشفيات والمدارس بشكل كبير، والمهمة الآن هي إعادة بناء تلك المرافق. وبالنظر إلى بداية العام الدراسي، ينبغي أن نولي اهتماما خاصا لإعادة بناء المدارس وكفالة حصول الأطفال على التعليم. وتحقيقاً لتلك الغاية، نحتاج إلى المعدات المدرسية اللازمة، التي يتم إرسالها بانتظام إلى سورية كجزء من المساعدات الإنسانية الروسية.

وتتشاطر روسيا المخاوف بشأن الأمن في منطقة الساحل. ففي تلك المنطقة، يتزايد النشاط الإرهابي والنزاعات بين الأعراق والقبائل، وكذلك الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة. وتلجأ الجماعات المسلحة علناً إلى أساليب الحرب الهمجية، مستهدفة عمداً الممتلكات المدنية، بما في ذلك المدارس. والأطفال هم الذين يعانون من هذه الحالة. وقد زادت جائحة مرض فيروس كورونا من تعقيد الحالة في المنطقة، مما زاد من معاناة السكان، بمن فيهم الأطفال.

وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد دعمنا الكامل لجميع الذين يخوضون معركة صعبة ضد الإرهاب في المنطقة. ونحن على يقين من أنه حتى في ضوء القيود الناجمة عن الجائحة، ستتمكن الدول والمؤسسات العامة الأفريقية من التغلب بنجاح على التحديات التي تواجهها. وينبغي للعمل الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والتعاون مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأخرى أن يجعل ذلك ممكنا.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أبدأ بالترحيب بالتزامكم، سيدي الرئيس، بحماية الأطفال والمدارس كأولوية من أولويات رئاستكم. ويسرنا أيضا أن نرى اعتماد البيان الرئاسي اليوم S/PRST/2020/8بشأن هذا الموضوع الهام جدا، ,الذي يسرته النيجر وبلجيكا.

وأشكر مقدمات الإحاطات على كلماتهن وأعمالهن. وأهنئ أيضا بحرارة، على وجه الخصوص، الناشطتين الشابتين من النيجر على شهادتيهما وعملهما على أرض الواقع. وأشيد، من خلالهما، بالعمل الذي تقوم به جميع الجهات الفاعلة في الميدان التي تلتزم بحماية الطفل وتعليمه، ولا سيما في السياق الصعب للغاية المتمثل في جائحة فيروس كورونا. كما أشيد بعمل اليونسكو الحاسم بشأن هذه المسألة، بالاشتراك مع الجهات الفاعلة الأخرى في الأمم المتحدة.

احتفلنا للتو باليوم الدولي الأول لحماية التعليم من الهجمات. ويُذكرنا هذا اليوم وهذه المناقشة بواقع مخيف، تكلم عنه الكثيرون هنا اليوم. لقد استمرت الهجمات على المدارس في عام ٢٠١٩ ولا تزال مستمرة في هذا العام. ويشير آخر تقرير للأمين العام (S/2020/525) إلى وقوع قرابة ١ ٠٠٠ هجوم على المدارس والمستشفيات في انتهاك تام للقانون الدولي. وفي منطقة الساحل، انقطع عدة آلاف من الأطفال عن الدراسة. وثمة خطر يتهدد الحق في التعليم، وخاصة للفتيات والمراهقات. وبطبيعة الحال، فإن جائحة فيروس كورونا تزيد من حدة تلك الصعوبات. كما أن إغلاق المدارس يجعل الأطفال، ولا سيما الفتيات، أكثر عرضة للعمالة المبكرة والزواج المبكر والقسري.

وفي هذا السياق، يجب أن يظل مجلس الأمن على أهبة الاستعداد من خلال فريق عمله المعني بالأطفال والنزاع المسلح ومن خلال أعماله ككل. وفي هذا الصدد، أكرر التأكيد على التنفيذ الحاسم للقرار ٢٥٣٢ (٢٠٢٠)، الذي يؤيد دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي. وأشيد أيضا بجهود الأمين العام ومبعوثيه الخاصين، وبطبيعة الحال، الممثلة الخاصة فيرجينيا غامبا دي بوتغيتر – التي أرحب بعملها – لضمان استمرار إثارة مسألة حماية الطفل مباشرة مع أطراف النزاعات.

وستواصل فرنسا من جانبها القيام بدور نشط. وسنواصل الدعوة إلى التأييد العالمي لالتزامات باريس، التي تجعل التعليم المدرسي أولوية في مكافحة تجنيد الأطفال واستغلالهم. وندعو أيضا إلى تأييد إعلان المدارس الآمنة، الذي نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة لاعتماده. وفي هذا الصدد، أثني على العمل الرائع والبالغ الأهمية الذي يقوم به التحالف العالمي لحماية التعليم من الهجمات. وهذه الوثائق هي التزامات هامة ومكمِّلة للتصديق على اتفاقية حقوق الطفل وجميع بروتوكولاتها.

ولهذا السبب، جعلت فرنسا التعليم أولوية في عملها الخارجي. وقد زادت بشكل كبير من مساعداتها الثنائية في هذا المجال، وتدعم اليونسكو بشكل نشط، ولا سيما في تعزيز قدرة الشباب على الصمود في وجه التطرف العنيف في منطقة الساحل. وبالإضافة إلى ذلك، جددت فرنسا الالتزام في عام ٢٠١٨ بالشراكة العالمية من أجل التعليم بتقديم مساهمة قدرها ٢٠٠ مليون يورو لدورة ٢٠١٨–٢٠٢٠. وستشارك بنشاط في الحملة الرامية إلى تعبئة الموارد لمؤتمر تجديد موارد الشراكة المقرر عقده في صيف عام ٢٠٢١. ونظرا لأن الفتيات بصفة خاصة ضحايا للعنف وعدم المساواة، تدعم فرنسا أيضا تنفيذ بيئات حمائية للفتيات في المدارس من خلال مبادرة ”الأولوية للمساواة“، الجاري تنفيذها في بلدان منطقة الساحل.

ولا تزال هذه المسائل في صميم التزامنا في منطقة الساحل.

السيد زاوتر (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): في هذا الأسبوع، أعاد الكثيرون منا هنا أطفالهم إلى المدارس بعد انتهاء العطلة الصيفية. ويبذل المعلمون هنا في نيويورك كل جهد ممكن لضمان تهيئة حيز آمن يمكن أن يشعر الأطفال بالحماية فيه. وإنها لفضيحة ومأساة أن يمر العديد من الأطفال في أنحاء العالم التي مزقتها النزاعات بتجارب مختلفة جدا.

وتقف مقدمات الإحاطات اليوم شاهدات على أحد أخطر انتهاكات حقوق الطفل – أي الهجمات على المدارس. وأشكر فيرجينيا غامبا دي بوتغيتر وهنرييتا فور وماريكا تسولاكيس وأخص بالشكر مقدمتي الإحاطتين الشابتين ريمانا وهديسة على شجاعتهما في الوقوف أمام المجلس وسرد قصصهن عن المثابرة والشجاعة.

في عام ٢٠١١، قدمت ألمانيا القرار ١٩٩٨ (٢٠١١)، الذي وضع معايير وأحكاما هامة لحماية المدارس والمستشفيات. وعلى الرغم من التقدم المحرز منذ ذلك الحين، نرى أن الهجمات والتهديدات بشن هجمات على المدارس آخذة في الازدياد. ولذلك، فإن مبادرة النيجر وبلجيكا أساسية. ومن المهم أيضا تحديث القرار ١٩٩٨ (٢٠١١) بالبيان الرئاسي المعتمد اليوم، S/PRST/2020/8. ومن المهم أن نعترف بالتهديد المستمر الذي يتعرض له الأطفال – وخاصة الفتيات، كما ذكر الكثيرون اليوم – الناجم عن الهجمات على المدارس، وأن نحدد تدابير تشغيلية إضافية ذات صلة.

واسمحوا لي أن أقول بضع كلمات عن دور المدارس. إنها أكثر بكثير من مجرد أماكن للتعليم؛ فهي أماكن آمنة يمكن للأطفال أن يتعلموا ويلعبوا فيها، وأماكن للصداقات واللقاءات الاجتماعية وأماكن للتفكير النقدي والإبداع. وهي أماكن ذات أهمية أساسية للمجتمعات الإبداعية الشاملة للجميع.

ولذلك، من المؤسف للغاية أن تصبح المدارس بالنسبة للعديد من الأطفال في جميع أنحاء العالم أماكن للرعب والحزن، كما هو الحال في سورية، كما قال وزير الخارجية الألماني هايكو ماس في المجلس في شباط/فبراير (انظر S/PV.8734)، حيث يقصف النظام وروسيا الهياكل الأساسية المدنية، مثل المدارس والمستشفيات. ويجب أن ينتهي ذلك الآن. والنيجر مثال آخر يبعث على القلق. وهناك أيضا، أدت الهجمات على المدارس إلى الكثير من الأذى والمآسي الإنسانية.

كما تشعر ألمانيا بالقلق إزاء الهجمات على المرافق التعليمية الأخرى، مثل الجامعات. وتستهدف بعض الهجمات عن عمد مدارس البنات وتنجم عنها أبشع الجرائم: الاتجار بالبشر والعنف الجنسي والجنساني والاعتداء الجنسي. كما تعاني الفتيات معاناة غير متناسبة، حتى في الحالات التي لا يكن مُستهدفات فيها تحديدا بالهجمات على التعليم. وإعلان المدارس الآمنة بالغ الأهمية. ونشجع جميع الذين لم يؤيدوا الإعلان حتى الآن على أن يفعلوا ذلك، والأهم من ذلك، أن ينفذوه.

وبسبب خطر الإصابة بمرض فيروس كورونا، لم يعد ملايين الأطفال في جميع أنحاء العالم إلى المدرسة. وفي حالات النزاع، فإن ذلك الأمر يثير القلق بصفة خاصة؛ ويُحرم الأطفال من تعليمهم الأساسي. وكثيرا ما يُحرمون أيضا من الحصول على الخدمات الصحية والإمدادات الغذائية المنتظمة، لأن هذه الوظائف والخدمات كثيرا ما تُقدم من خلال المدارس. ونلاحظ بقلق بالغ أن الأطفال ذوي الإعاقة قد يواجهون عقبات متزايدة أمام العودة إلى المدارس عندما ينقطعون عن التعليم. وقد دعا الأمين العام جميع الدول الأعضاء إلى اعتماد ما أسماها ”استراتيجيات جريئة للعودة إلى المدارس“ وإلى إعطاء الأولوية لإعادة فتح المدارس. وتؤيد ألمانيا تأييدا كاملا تلك الدعوة، التي تكتسي أهمية خاصة في حالات النزاع.

أود التعليق بإيجاز على التقرير السنوي والقوائم. إن الهجمات على المدارس والمستشفيات هي أحد الأسباب التي تؤدي إلى إدراج أطراف النزاع المسلح في مرفقات التقرير السنوي للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح. ويتضمن البيان الرئاسي الذي اعتمدناه اليوم عدة تدابير ملموسة لتعزيز الرصد والإبلاغ، على سبيل المثال، بشأن الديناميات الإقليمية ودون الإقليمية للنزاعات المسلحة فيما يخص الأطفال. وتشكل الهجمات وعمليات الاختطاف التي تقوم بها جماعة بوكو حرام مثالا واضحا على انتهاكات حقوق الطفل التي يتعين رصدها ومنعها ومقاضاة مرتكبيها على نطاق أقاليمي.

كما يساورنا القلق إزاء انتهاكات أخرى، مثل أعمال العنف الجنسي والجنساني، التي ترتكب بعضها جهات تابعة للدول، كما هو الحال في الصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وترى ألمانيا أنه لا بد من أن تجسد نتائج تقرير الأمين العام باستمرار القوائم الواردة في المرفقات. فهذه مسألة مصداقية.

تتجلى نقطتي الأخيرة في أنه من المهم، في رأينا، أن يواصل الفريق العامل، الذي هو الآن في عامه الخامس عشر، رصد حالة الأطفال في النزاعات المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن عن كثب. وقد تولت بلجيكا زمام القيادة. ونرحب بالحوارات التفاعلية الجديدة مع عمليات السلام واليونيسيف، ونأمل أن تستمر أشكال التفاعل هذه.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أؤكد من جديد أن المدارس يجب أن تكون أماكن آمنة – مناطق سلام – ومن الضروري أن تفهم أطراف النزاعات أن قتل الأطفال واغتصابهم وتدمير المدارس والمستشفيات لن يكون أبدا استراتيجية عسكرية تحقق النصر. إنه جريمة ضد الإنسانية وجريمة ضد مستقبلنا، ويجب أن تتوقف.

السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): تشيد الصين بالنيجر لتنظيمه جلسة اليوم وتشكر المديرة التنفيذية فور والممثلة الخاصة للأمين العام، غامبا دي بوتغيتر، على إحاطتيهما. وأرحب أيضا بمشاركة ممثلات المجتمع المدني. وأود

أن أشكر السيدة ريمانا على إحاطتها. فقصتها مؤثرة للغاية ومحفزة للتفكير.

في أيار/مايو، اتخذت الجمعية العامة القرار ٧٤/٢٧٥، الذي أعلنت فيه يوم ٩ أيلول/سبتمبر يوما دوليا لحماية التعليم من الهجمات. وقد شاركنا بالأمس معا في الاحتفال للمرة الأولى بهذا اليوم الدولي. وتكتسي مبادرة النيجر، بصفته رئيسا لمجلس الأمن هذا الشهر، بعقد مناقشة بشأن الهجمات على المدارس بوصفها انتهاكات خطيرة لحقوق الطفل، أهمية خاصة.

لقد مر أكثر من ٢٠ عاما على نظر المجلس لأول مرة في مسألة الأطفال والنزاع المسلح (انظر S/PV.4037). ومن المؤسف أن ربع الأطفال في العالم ما زالوا يعيشون في بلدان متأثرة بنزاعات عنيفة. وبالنسبة لهم، كان من الممكن أن يشكل التعليم فرصة لتغيير مصيرهم وكسر الحلقة المفرغة للنزاع العنيف. غير أن الهجمات التي وقعت على المرافق التعليمية خلال السنوات الخمس الماضية أسفرت عن مقتل أو إصابة أكثر من ٢٠ ٠٠٠ طالب ومعلم. وقد حرمت الحروب الوحشية والأنشطة الإرهابية البشعة الأطفال من براءتهم وحقهم في التعليم، والأسوأ من ذلك، أنها قوضت إمكانات التقدم الاجتماعي والتنمية.

ولا يمكن للمدارس أن تسقط ضحية للنزاع العنيف. ويجب على المجتمع الدولي أن يعمل على إيجاد حيز آمن لكل طفل لتحقيق حلمه أو حلمها. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد على النقاط الأربع التالية.

أولا، ينبغي أن تكون المدرسة مكانا للسلام، خاليا من انتهاكات النزاعات المسلحة. وتشكل الهجمات على المدارس أحد الانتهاكات الجسيمة الستة لحقوق الأطفال. إن حظر الهجمات على المدارس، كما ينص القانون الدولي الإنساني، هو خط أحمر لا يمكن تجاوزه. ويجب احترام الطابع المدني للمدارس. ويتعين إدانة أية هجمات على المدارس والطلاب وهيئة التدريس، وكذلك استخدام المدارس لأغراض عسكرية بأشد العبارات، ووقفها فورا. وترحب الصين بالبيان الرئاسي الذي اعتمده المجلس للتو (S/PRST/2020/8) وتشجع الأمين العام ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، وفقا لولاياتها، على مواصلة تعزيز رصد هذه الهجمات في حالات النزاع والإبلاغ عنها.

ثانيا، ينبغي أن نزيد الاستثمار في التعليم للحيلولة دون أن تصبح المدارس حلقة ضعيفة معرضة للهجمات العنيفة. والتعليم وسيلة هامة لبناء السلام، لأنه يساعد البلدان التي تمر بحالات نزاع على تحقيق رؤيتها للسلام وهي تشرع في السير على طريق التنمية المستدامة. وينبغي لجميع البلدان أن تعطي الأولوية لتطوير التعليم وزيادة الاستثمار في الموارد التعليمية، بما في ذلك بناء وتعزيز البنية التحتية للمدارس وتوسيع قدرة المباني المدرسية على الصمود في وجه المخاطر والصدمات. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن نجمع بين الوسائل القانونية والإدارية للحيلولة دون أن تصبح المدارس أهدافا للهجمات المسلحة. وينبغي للمجتمع الدولي ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، على أساس الاحترام الكامل لملكية البلدان المعنية، مساعدة هذه البلدان على نحو فعال في تعزيز بناء القدرات، وأن تجد، في جملة أمور، حلا للصعوبات العملية في التمويل والتكنولوجيا.

ثالثا، لا يمكن للتعليم أن ينتظر. وينبغي ضمان فرص التعلم للأطفال في حالات النزاع. وينبغي ألا يتعرض التعليم للانقطاع القسري لأن المدارس دمرتها الحرب، نظراً لأن الابتعاد عن المدارس قد يعرض الأطفال للمزيد من مخاطر العنف. ومن الملح إصلاح المباني المدرسية وإعادة بنائها لتهيئة الظروف المواتية لعودة الأطفال إلى المدارس. ويمكن للتكنولوجيا الرقمية والتعلم عن بعد فتح المزيد من فرص التعلم للأطفال المتضررين من النزاعات والتقليل من الأثر السلبي لإغلاق المدارس. وينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد البلدان التي تمر بحالات نزاع على سد الفجوة الرقمية حتى يستفيد كل طفل من التعليم عن بعد. وينبغي لوكالات الأمم المتحدة ذات الصلة أن تعزز التنسيق من

أجل تحقيق التآزر في توسيع نطاق التعليم الرقمي في مناطق النزاع.

رابعا، يجب أن نبعد الأطفال عن إطلاق النار وأن نتحمل المسؤولية الفعلية عن الجيل القادم. ولا يمكننا حماية الأطفال من التضرر جراء النزاعات المسلحة إلا بمنع نشوب النزاعات وحلها. لقد أدت جائحة مرض فيروس كورونا إلى تفاقم محنة الأطفال في مناطق النزاعات. ولذلك، ينبغي لجميع الأطراف أن تواصل تقديم المساعدة الإنسانية إلى الأطفال في حالات النزاع، وأن تتخذ تدابير للتخفيف من آثار الجزاءات الانفرادية على الأطفال، وأن تبذل أقصى جهد ممكن لكفالة صحتهم وسلامتهم.

وتدعو الصين جميع أطراف النزاعات إلى الاستجابة لدعوة الأمين العام غوتيريش إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي وإلى تعزيز عمليات السلام والمصالحة، من خلال التشاور والمفاوضات. وينبغي للمجلس أن يفي بجدية بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، وأن يسعى جاهدا إلى تسوية المنازعات والصراعات عن طريق الوساطة، وأن يهيئ بيئة يسودها السلام والاستقرار لنمو الأطفال.

ويشكل التعليم أساس خطة طويلة الأجل. وقد جعلت الصين دائما من تطوير التعليم أولوية استراتيجية. وفي الوقت نفسه، تعلق أهمية كبيرة على تقديم المساعدة التعليمية إلى البلدان النامية الأخرى. وفي السنوات الخمس الماضية، ساعدت الصين في بناء ١٢٣ مدرسة ومركزا للتدريب المهني في البلدان النامية الصديقة. وفي بوجومبورا، عاصمة بوروندي، يمكن لمدرسة للتدريب المهني ساعدت الصين في بنائها أن تستوعب ٥٠٠ طالب يدرسون التشغيل الآلي وتجهيز الأغذية الزراعية وغيرها من التخصصات. وفي بلدة المجادل، في جنوب شرق لبنان، رسم علي، وهو صبي يبلغ من العمر ١١ عاماً، صورة لقوات حفظ السلام الصينية بعد أن علم أنهم موجودون هناك للمساعدة في بناء ساحة وتجديد الفصول الدراسية في مدرسته. وتحمل حمامتا السلام في الصورة علمي الصين ولبنان على التوالي. ومن الواضح أن علي يتوق بشدة إلى فرصة التعلم ويعتز بها.

لقد مر الأطفال في النزاعات بالفعل بالكثير من الألم والمعاناة غير المستحقين، ولكن ما دام هناك تعليم، فهناك أمل. دعونا نتكاتف ونبذل قصارى جهدنا لضمان الحق في التعليم لكل طفل وحماية سلامته ونموه الصحي أو سلامتها ونموها الصحي. وهنا يكمن معنى كل عملنا، الذي هو أيضا المنطلق الأساسي لبناء مستقبل أفضل.

السيد دجاني (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نود أيضا أن نشكر النيجر على تنظيمه مناقشة اليوم الهامة. وكذلك نشكر جميع مقدمات الإحاطات على عروضهن الشاملة والمتبصرة.

إن الأطفال ليسوا جنودا، كما ظلت إندونيسيا تؤكد مرارا وتكرارا. إنهم مستقبلنا. ولذلك، يجب كفالة حقوقهم لتمكينهم من أن يصبحوا عناصرالسلام لدينا في المستقبل. فالحصول على تعليم جيد حق للأطفال يمنحهم الأساس للمساهمة في السلام والأمن.

ومع ذلك، تظهر الملاحظات اليوم أن النزاع يعيق حق الأطفال في التعليم. وتستهدف المدارس التي كانت تقليديا أماكن آمنة. ففي عام ٢٠١٩، تعرضت ٥٠٠ مدرسة تقريبا للهجوم. وكثيرا ما يُهاجم الأطفال وهم في طريقهم إلى المدارس أو في طريق عودتهم منها. كما تم استهداف المعلمين والمربين، كما ذكرت السيدة فيرجينيا غامبا والسيدة هنرييتا فور. ولذلك، ما زال يساور إندونيسيا قلق بالغ إزاء العدد المقلق الناجم عن ذلك من الأطفال الذين حرموا من الحصول على تعليم جيد والهجمات المتزايدة على المدارس، بما في ذلك في منطقة الساحل. ويبين البيان الرئاسي (S/PRST/2020/8) الذي اعتمد اليوم بوضوح دعمنا القوي والثابت لحماية الأطفال والمدارس. ونشكر

النيجر وبلجيكا على المبادرة بالبيان. وأود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط ذات صلة بهذا الشأن، على تلك الخلفية.

أولا، فيما يتعلق بتعزيز القدرات الوطنية في مجال حماية الطفل، تضطلع الحكومات الوطنية بالدور الرئيسي في حماية جميع الأطفال وتوفير احتياجاتهم التعليمية. ف الحكومات ستتمكن من خلال تعزيز القدرات الوطنية، بما في ذلك مرافق ميزانية التعليم، من وضع أحكام محددة تحمي حقوق الأطفال، ولا سيما حقهم في التعليم. وستوجه التشريعات الوطنية والأطر القانونية نحو حماية الأطفال وتعليمهم. وينبغي أن تكفل حماية الطفل كذلك عدم التمييز في التعليم. وينبغي أن تتمتع الفتيات بنفس الحقوق التي يتمتع بها الأولاد في التعليم، وكذلك في جميع مناحي الحياة.

إن إندونيسيا تلتزم بكفالة إمكانية الحصول على التعليم في جميع المستويات ولجميع الطلاب. فاليوم، لدينا رابع أكبر نظام تعليمي في العالم، يغطي ما يقرب من ٠٠٠ ٦٤٦ مدرسة و ٣ ملايين معلم و ٦٠ مليون طالب. وكذلك حدث تحسن كبير على مدى عقود في الالتحاق بالمدارس على جميع المستويات في إندونيسيا. وأولويتنا الحالية هي تحسين نوعية التعلم ونتائجه في التعليم. ولا نتوقف عند هذا الحد. فكذلك نتقاسم خبرتنا مع العديد من البلدان ونساعد في إعادة بناء المدارس في البلدان المجاورة لنا.

ثانيا، فيما يتعلق بأهمية تعزيز نهج أصحاب المصلحة المتعددين، فإن للجهود الوطنية التي تبذلها الحكومات والدعم المستمر من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني نفس القدر من الأهمية في الحفاظ على الوصول الآمن إلى المدارس. إننا نشيد بعمل اليونيسيف. ونشيد كذلك بالدعم الذي تقدمه بعثات حفظ السلام التي تعمل على الدوام في تضافر لإعادة تأهيل وإصلاح واستبدال المدارس التي تعرضت للهجمات. كما يتعين عليها أن تجد طرقا مبتكرة لتوفير التعليم في مناطق النزاع.

وقد ساهم حفظة السلام الإندونيسيون في تعزيز التعليم من خلال أنشطة التدريس وأشرطة الفيديو والكتب التعليمية. كما شارك حفظة السلام لدينا في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وكذلك في العديد من وكالات الأمم المتحدة، مع الأطفال من خلال التعاون المدني والعسكري واستخدام السيارات الذكية كأداة للتعلم المتنقل.

وإذ نناقش هذه المسألة الهامة، يصبح من الأنسب أن نشجع مرة أخرى مشاركة المجتمع وتدريب حفظة السلام فيما يتعلق بمسألة حماية الطفل.

ثالثا، تمثل حماية المدارس تحديا كبيرا في النزاعات المسلحة، بل إنه أسوأ خلال جائحة مرض فيروس كورونا. فإذ أن العديد من المدارس تفتح أبوابها في العديد من البلدان، بما في ذلك هنا، بعد أشهر من الجائحة، فإن المدارس في مناطق النزاع تغلق إلى أجل غير مسمى. فبالنسبة لهم يصبح التعليم ترفا وأقل أولوية بسبب الصعوبات الاقتصادية والشواغل الأمنية كأثر جانبي للجائحة. إنهم لا يملكون ترف الحصول على تعليم إلكتروني أو رقمي، كما هو الحال في العديد من البلدان المتقدمة النمو؛ ومن ثم فإن مهمتنا هي ضمان اتخاذ إجراءات ملموسة ودعم الأطفال في النزاعات المسلحة.

ويواجه الأطفال المتضررون من النزاعات الآن أوجه ضعف متزايدة بسبب هذه الجائحة. وتصبح القيود المفروضة على التخفيف من انتشارها تحديا للأنشطة التعليمية والتصدي للانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال.

وكما ورد في المذكرة المفاهيمية (S/2020/881، المرفق) لمناقشة اليوم، فإننا نؤيد بقوة الحفاظ على الطابع المدني للمدارس واحترامه، بما في ذلك أثناء الجائحة. وينبغي إدانة أي هجوم.

وتؤكد إندونيسيا كذلك الدعوة إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي الذي قد يصبح لحظة حاسمة لإعادة بناء

المدارس في حالات النزاع. فذلك أمر ضروري لكي تتواصل التنمية وتزدهر. كما نناشد جميع أصحاب المصلحة والجهات المانحة أن تعزز المساهمة والمساعدة المقدمة إلى البلدان التي تحتاج إلى التعليم لضمان حصول الأطفال على التعليم.

ويصادف هذا العام كذلك مرور ٢٠ عاما على اعتماد البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة. فالبروتوكول يدين بشدة الهجمات المباشرة على المرافق التي بها وجود كبير للأطفال، ولا سيما المدارس. والمسألة المطروحة ليست في الواقع الحصول على التعليم، بل السلامة والأمن حتى يتعلموا. فالأطفال ليسوا جنودا. إنهم مستقبلنا. ومكانهم هو في المدارس ليتعلموا ويحققوا إمكاناتهم الكاملة.

السيدة فاري (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أولا أشكر النيجر على تنظيم هذه المناقشة لتناول هذه المسألة الهامة، وللاحتفال بالأمس باليوم الدولي الأول من نوعه لحماية التعليم من الهجمات. كما أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، غامبا، والمديرة التنفيذية، فور، والسيدة تسولاكيس على إسهاماتهن في هذه المناقشة. ونعرب عن خالص امتناننا لريمانا على مشاطرتنا تجاربها الشخصية وجهودها لتعزيز تعليم الفتيات. فشهادتها تدل على أهمية مشاركة الأطفال في المناقشات المتعلقة بقضايا السلام والأمن التي تهمهم. ونأمل كثيرا أنه ما زالت أمامنا الفرصة للاستماع إلى هديسة، وندعم كثيرا عملها في تعزيز التعليم.

فالتعليم حق من حقوق الإنسان. إنه يؤدي دورا حيويا في بناء مجتمعات مستقرة تقوم على الاحترام المتبادل وزيادة التفاهم وتكافؤ الفرص. ومع ذلك، فإن تزايد عدد الهجمات على المرافق التعليمية يقوض هذا الحق على نحو خطير.

ويساورنا قلق بالغ إزاء الزيادة العالمية في الهجمات والتهديدات بشن هجمات على المرافق التعليمية، بما في ذلك في بوركينا فاسو ومالي. ونرحب بقرار الأمين العام بإدراج بوركينا فاسو والكاميرون في التقرير السنوي للعام المقبل عن الأطفال والنزاع المسلح. وندعو جميع أطراف النزاع إلى احترام وحماية الحصول على حقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك التعليم الجيد، ووضع تدابير لإنهاء ومنع الهجمات على المرافق التعليمية.

إننا نعلم أن الهجمات على المرافق التعليمية تؤثر بشكل غير متناسب على الفتيات وغالبا ما تهدف إلى إعاقة حصول الفتيات على التعليم. وهذا أمر يثير قلقا بالغا لأن ضمان حصول النساء والفتيات على تعليم جيد على جميع المستويات، بما في ذلك في حالات النزاع المسلح، أمر أساسي للقضاء على عدم المساواة بين الجنسين والتمييز. وتواجه الفتيات بالفعل تحديات كبيرة في منطقة الساحل وعلى الصعيد العالمي، بما في ذلك ارتفاع مستويات زواج الأطفال والعنف والتحرش الجنسيين، وتجعلهن الاعتداءات والتهديدات بالهجوم أكثر عرضة للانتهاكات. كما أدى الإغلاق الجماعي للمدارس على الصعيد العالمي بسبب جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) إلى تفاقم هذه التحديات، ولا سيما بالنسبة للفتيات، اللاتي تقل فرص حصولهن على التعليم في الأزمات.

ولهذا السبب تدعو المملكة المتحدة إلى توفير تعليم جيد لجميع الفتيات لمدة ١٢ عاما بحلول عام ٢٠٣٠. وتسخر المملكة المتحدة كامل نطاق جهودها – الدبلوماسية والإنسانية والإنمائية والعسكرية – لحماية التعليم من الهجمات. فنحن نقدم ١١٧ مليون دولار لمبادرة ”التعليم لا يمكن أن ينتظر“ – للصندوق العالمي للتعليم في حالات الطوارئ – أعلنا ٦,٥ ملايين دولار منها هذا العام كدفعة إضافية لدعم طوارئ التعليم المتعلقة بكوفيد-١٩ في السياقات الهشة. ويشمل التزامنا ما يصل إلى ٣٩ مليون دولار مخصصة تحديدا لمنطقة الساحل والبلدان المجاورة، لمساعدة ما يصل إلى ١٠٠ ٠٠٠ طفل، ٥٠ في المائة منهم من الفتيات، على تلقي التعليم الجيد الذي يستحقونه.

كما أيدت المملكة المتحدة إعلان المدارس الآمنة والمبادئ التوجيهية المصاحبة لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء النزاع المسلح. وتعترف هذه الأدوات بقوة التعليم المأمون والشامل والجيد، من الطفولة إلى سن الرشد، في ترسيخ سيادة الانتظام والتحفيز في حالة من الفوضى، ودعم إعادة الإعمار وإعادة الإدماج والسلام بعد انتهاء النزاع. وقد سلمت أكثر من ١٠٠ من الدول الأعضاء بهذا الأمر وأيدت إعلان المدارس الآمنة بوصفه أداة رئيسية لحماية التعليم في حالات النزاع. وأود أن أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين الآخرين في تهنئة سانت فنسنت وجزر غرينادين على تأييدها له بالأمس.

إننا نعلم أن بعض الدول الأعضاء يساورها القلق لأن الإعلان والمبادئ التوجيهية غير متساوقين مع القانون القائم أو يتجاوزانه. وقد أجرينا استعراضا كاملا وخلصنا إلى أن المبادئ التوجيهية تكمل القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان القائمين، مما يجسد أفضل الممارسات التشغيلية التي تتبعها المملكة المتحدة بالفعل وييسر الامتثال بتوفير توجيه واضح ومرن وعملي.

ونشيد بالجهود الهائلة التي بذلتها النيجر وبلجيكا لضمان إدراج الإشارة إلى الإعلان في البيان الرئاسي S/PRST/2020/8، الذي اعتمد اليوم، على الرغم من المعارضة. ونحث بقوة الدول الأعضاء التي لم تصدق على الإعلان على أن تفعل ذلك وأن تلتزم بتجنب الاستخدام العسكري للمرافق التعليمية. ونقدم دعمنا ومساعدتنا الكاملين لمن يقومون بهذه الخطوات الحاسمة.

وأخيرا، فإن القوات المسلحة ضرورية لحماية الطلاب والمعلمين والمرافق التعليمية في مناطق النزاع. والقوات المسلحة للمملكة المتحدة من أوائل القوات المسلحة في العالم التي تنتهج سياسة مكرسة للأمن البشري تدمج في التخطيط والعمليات العسكرية إعلان المدارس الآمنة ومبادئها التوجيهية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونحث الدول الأعضاء بقوة على إدماج التوجيهات المتعلقة بالاستخدام العسكري للمرافق التعليمية في التخطيط والعمليات العسكرية.

إن حماية التعليم من الهجمات استثمار قوي في مستقبلنا العالمي الجماعي. وقد حان الوقت لنأخذ هذا الأمر على محمل الجد.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد كوزمين (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): لقد طلبت الكلمة مرة أخرى فيما يتعلق بالبيان الذي أدلى به ممثل ألمانيا، والذي قال فيه إن روسيا والنظام السوري يواصلان القصف بالقنابل. وأود أن أتساءل عن هدفه من توجيه هذه الاتهامات. فلأنه لم يمض وقتا طويلا في العمل في الأمم المتحدة، قد لا يعلم أنه يجب علينا هنا في مجلس الأمن أن نمتثل لمعايير التهذيب واللباقة الدبلوماسية. إننا لا نسمي حكومة دولة ذات سيادة ”نظاما“، على الأقل ليس هنا.

وفيما يتعلق بتلك الاتهامات، كثيرا ما تتعرض الأمم المتحدة لمحاولة إساءة الاستخدام والتلاعب الرامية بغية تعزيز المصالح السياسية الضيقة. ولعل ممثل ألمانيا يعلم أن الأمم المتحدة قامت، بعد أن واجهت بعض الضغوط، بإنشاء ما يسمى بمجلس التحقيق للتحقيق في سلسلة من الحوادث التي وقعت في شمال غربي سورية، ولكن المجلس دحض بالفعل الاتهامات المتعلقة بغارات القوات المسلحة الروسية على أهداف مدنية، بما في ذلك المدارس. وقد عقدنا مؤتمرًا صحفيًا خاصًا بشأن هذا الموضوع في الأمم المتحدة في ١٦ سبتمبر ٢٠١٩، قدمنا فيه أدلة. كما عممنا كوثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن بعض المواد المنبثقة عن هذا التحقيق، مصدرها وزارة الدفاع الروسية، رفضت هذه الاتهامات بوضوح وحزم.

ومن المؤسف أن الثقة في بيانات غير مؤكدة، بل خاطئة بشكل واضح، صارت ممارسة عادية. إننا نسمي هذه المعلومات

معلومات زائفة. وأفترض أن ممثل ألمانيا لديه مشكلة كبيرة فيما يتعلق بمصادر المعلومات. ونحن ندرك جيدا لماذا يخفيها بشق الأنفس. وأؤكد للمجلس أن روسيا ستواصل الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. وقد أبرز ممثل ألمانيا في عدة مناسبات أن القوات الجوية الروسية تستخدم نظما فعالة للتحقق من أهدافها، مما يستبعد إمكانية ضرب المرافق المدنية.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): طلب ممثل ألمانيا الكلمة ليُدلي ببيان آخر.

السيد ساوتر (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود فقط أن أثير نقطتين موجزتين.

أولا، يشجعني أن أسمع زميلنا الروسي يقول إن روسيا تأخذ على محمل الجد الالتزامات القانونية التي نحترمها جميعا. كما هو الحال في كثير من الأحيان في الحياة، فالعبرة بالأفعال لا بالأقوال .

ثانيا، فيما يتعلق بملاحظاتي بشأن سورية، أود أن أقول إنه ليس لدي ما أضيفه ولن أغير شيئا مما قلته.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥ .